جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

مذكرة ماستر

علم الاجتماع
أدخل الفرع
علم الاجتماع الحضري

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
ثابت عبد الكريم

يوم://

دور آليات التخطيط الحضري في إعمال التنمية الاجتماعية -بسكرة نموذجا-

---

لجنة المناقشة:

عمر أوذاينية	أ. د.	جامعة بسكرة	مقرر
العضو 2	الرتبة	الجامعة	الصفة
العضو 3	الرتبة	الجامعة	الصفة

السنة الجامعية: 2018 - 2019

الإهداء

إهداء هذا العمل العلمي الخاص بمذكرة تخرج إلى :

روح امي محجوبة

روح جدتي المجاهدة خضراء

روحي جدي المجاهد علي بن بشير

روح الأستاذ الاستاذ الدكتورحسان الجيلالي

روح الحقوقي بن جديدي محمد

روح شهيد الواجب الوطني الضابط بصفوف الجيش الوطني الشعبي يوسف ثابت

ابي المجاهد الصالح بن علي

اخوتي و اخواتي و ابنائهم

الزوجة و أولادي الثلاث واصل ، زينب ، رقية.

الى إطارات الخلية الجوارية للتضامن مشونش

الى رمز التحدي صديقي مراد نواري

الى سكان مدينة مشونش

إلى كل الزملاء و الأصدقاء

إلى كل مسؤول عمل بتفان و إخلاص حامي الأمانة لأجل تنمية و تطوير الجزائر و شعبها.

شكرا

شكر لكل من اسهم في هذا العمل العلمي من قريب او من بعيد اخص

المشرف الأستاذ الدكتور عمر اوذينية

أساتذة علم الاجتماع الحضري بجامعة محمد خيضر بسكرة

الدكتور الحقوقي حمداني محمد

الدكتور بالرحايل محمد

محمد بخوشة بن مسعود مسؤول محلي سابق

الاستاذة فريال خشاش بالمعهد الدولي للعلوم الاقتصادي و السياسية باريس فرنسا

حساييني محمد استاذ علم الاجتماع مونتريال كندا

ثابت زيدان امين عام بالادارة المحلية بسكرة .

طرودي حسان صاحب شركة انجاز في مختلف المراحل .

السبتي عيمش مهندس و خبير معتمد لدى محكمة بسكرة

خالد سعيدي مهندس خبير في الانجازات الحضرية بسكرة .

المدير الجهوي لوكالة التنمية الاجتماعية

مدير النشاط الاجتماعي و التضامن الوطني لولاية بسكرة

سفيان لشهب اطار بالشركة الوطنية لانجاز الاشغال و المنشات العمومية

المكلف بالاتصال بمؤسسة الإذاعة و التليفزيون العمومي ثابت رحيم

اطارات وكالة التنمية الاجتماعية : المهندس رياض شاوش ، المهندس كمال قوجيل ، الطبيب بوحيتم خلاف ، م/ع عروة محمد الامين ، المنسق ضيفي احمد.

مدير الوكالة الوطنية لتهيئة الاقليم بسكرة

المدير الجهوي لمكتب الدراسات الحضرية العمومي سطيف

مقدمة

في ظل التقدم و التطور الاجتماعي نتاج التقدم العلمي ، اصبح من الملزم على الانسان ان يضبط حياته و ان يخلق لنفسه بيئة تتماشى و هذه التطورات ، هذا ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية أين عملت الدول التي انهار جزء مهم في بنيتها التحتية العمرانية ، لبناء استراتيجية في إطار مخطط عمراني محكم يجسد لإعادة بناء مدن هامة على غرار المدن الالمانية ، و أخذت تطور في آليات التخطيط الحضري وفق ما تمليه طبيعة الأرض الحضرية و الوسائل التقنية المستعملة في ذلك .

اليوم في الجزائر التي ورثت تركة مادية حضرية هامة من قبل المستعمر الفرنسي الذي انشأ مدنا ساحلية و داخلية على المقاس الأوروبي و جهزها بأحدث التجهيزات ، لا تزال تصمد برغم مرور السنين عليها ، استلزم على الحكومة الجزائرية ان تحتوي هذه القيمة المادية و المعنوية ، و تحسن تسييرها .

الا ان صعوبة تسيير المدن الجزائر ظهر منذ الاستقلال ، مما احدث أزمة حضرية مست تأكل البني التحتية الخاصة بالمرافق ، الطرق ، الشبكات و المباني السكنية و العمرانية و كذلك سوء استعمالها مما اثر كذلك على الحياة الحضرية لما ظهر من تداخل في القيم بين ما هو حضري و ما هو ريفي .

لذا بعدما تفاقمت المشاكل الحضرية التي لم تكن في الحسبان ، تحركت الحكومة بعد 1975 برسم مخطط يهتم بمعالجة هذه المشاكل ، و أخذت على عاتقها مخطط التهيئة و التعمير بتغيير بعض أدواته على فترات حسب ما تمليه التطورات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية .

ماجعلنا نركز على آليات التخطيط و دور في إعمال التنمية الاجتماعية في الجزائر ، التي استدراك الإخفاقات المسجلة في المجال الحضري ، لسياسة كانت قبل 1990 اشتراكية بامتياز ، تعتمد مركزية التصور و القرار في تحديد

الاستراتيجيات العمرانية دونما الأخذ بعين الاعتبارات الخصوصيات المحلية ، تحولت سياستها الى راسمالية غيرت من إستراتيجيتها في التخطيط إلى اللامركزية ، مما أعطى حرية المبادرة و المشاركة في بناء الإستراتيجية العامة ، الجهوية و المحلية .

و لاعتبار اهمية آليات التخطيط في بناء و تسيير القطاع الحضري ، أردنا أن نعرف مدى أهمية ذلك بالتنمية الاجتماعية لاعتبار الهدف الاسمي للساكنة الحضرية و الا ما فائدة التخطيط و آلياته ان لم يستجيب لاحتياجات و متطلبات الحياة الاجتماعية الحضرية ، هذا ما شجعنا الى وضعه بالحسبان في مذكرة التخرج ماستر علم الاجتماع الحضري ، و وجود علاقة واضحة بين التخطيط الحضري و التنمية الاجتماعية التي لن تتحقق الا في اطار مخطط مدروس و مبني على اسس تحليلية بين المادة الحضرية و المجتمع الحضري.

تناولنا موضوع المذكرة بعنوان اليات التخطيط الحضري و إعمال التنمية الاجتماعية " دراسة ميدانية لمدينة بسكرة القطب الحضري الغربي نموذجا " و فق ثلاث فصول مبنية كما يلي :

الفصل الاول الذي تم تحديد الاطار المفهومي و النظري للدراسة ، الذي ضم التخطيط الحضري و ادواته في السياسة الحضرية المتبنية من طرف الدولة الجزائرية

الفصل الثاني الذي اهتم بالتخطيط الحضري و سياسة التنمية الاجتماعية اين نتعرف على الاطر الحضرية و استخدامات الارض و مدى توظيفها في عملية التنمية الاجتماعية من حيث تاهيل الاندماج الحضري للهياكل و المرافق العمومية تصميم الشبكات الحضرية ، كذلك تناولنا في هذا الفصل تهيئة الاطار المعيشي للتجمعات السكانية ومستويات التخطيط للتنمية الاجتماعية اضافة الى دور تهيئة الاقليم في التنمية الاجتماعية بما في ذلك محاربة الهشاشة الحضرية.

الفصل الثالث اهتم بالدراسة الميدانية حيث تم التطرق بالدراسة المستندة إلى المعلومات الإدارية و الوثائق المتوفرة و كذلك المقابلة التي تم إجراؤها مع عدة مسؤولين تقنيين و سياسيين سمحت لنا بمعرفة الوضعية الحضرية لمدينة بسكرة ، و النموذج المعني بالدراسة القطب الحضري الغربي بسكرة ، و عملنا بالتحليل للتحقق من الفرضيات المبنية مسبقا .

يعد انجاز مذكرة التخرج ماستر من الأعمال و الأبحاث العلمية الهامة في المسار العلمي لاعتبارها مرحلة نهاية الدراسة الجامعية الاساسية ، و ممهدة للانتقال الى مرحلة الدراسات الجامعية العليا لما بعد التدرج ، لذا هي تعد عمل مقياسي تقييمي لمجهود الطالب الجامعي ، كذلك تعد محصلة علمية تمهيدية لولوج عالم الأبحاث الأكاديمية المعمقة ، كونها تمد الطالب الثقة و تمرسه على طرق الأبحاث و تعرفه على جميع الصعاب التي من شانها أن تعيقه في الإمداد العلمي خاصة تلك المتعلقة بكسب المعلومة ، و كانت قد استهكت هذه الدراسة 10 كتب باللغة الفرنسية ، 18 كتاب باللغة العربية تمحورت حول التخطيط الحضري و التهيئة العمرانية ، كذلك اعتمدت 8 نصوص تشريعية من الجريدة الرسمية ، 03 رسائل دكتوراه و ماجستير اضافة الى 08 مقالات مشورة في مجلات علمية ثم مجموعة الخرائط و التفاصيل التقنية الحضرية ، التقرير الرسمي المرافق للمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية بسكرة ثم 05 مخططات لشغل الارض الخاصة بالقطب الحضري للمنطقة الغربية الشمالية.

في ظل التقدم و التطور الاجتماعي نتاج التقدم العلمي ، اصبح من الملزم على الانسان ان يضبط حياته و ان يخلق لنفسه بيئة تتماشى و هذه التطورات ، هذا ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية أين عملت الدول التي انهار جزء مهم في بنيتها التحتية العمرانية ، لبناء استراتيجية في إطار مخطط عمراني محكم يجسد لإعادة بناء مدن هامة على غرار المدن الالمانية ، و أخذت تطور في آليات التخطيط

الحضري وفق ما تمليه طبيعة الأرض الحضرية و الوسائل التقنية المستعملة في ذلك .

اليوم في الجزائر التي ورثت تركة مادية حضرية هامة من قبل المستعمر الفرنسي الذي انشأ مدنا ساحلية و داخلية على المقاس الأوروبي و جهزها بأحدث التجهيزات ، لا تزال تصمد برغم مرور السنين عليها ، استلزم على الحكومة الجزائرية ان تحتوي هذه القيمة المادية و المعنوية ، و تحسن تسييرها .

الا ان صعوبة تسيير المدن الجزائر ظهر منذ الاستقلال ، مما احدث أزمة حضرية مست تأكل البني التحتية الخاصة بالمرافق ، الطرق ، الشبكات و المباني السكنية و العمرانية و كذلك سوء استعمالها مما اثر كذلك على الحياة الحضرية لما ظهر من تداخل في القيم بين ما هو حضري و ما هو ريفي .

لذا بعدما تفاقمت المشاكل الحضرية التي لم تكن في الحسبان ، تحركت الحكومة بعد 1975 برسم مخطط يهتم بمعالجة هذه المشاكل ، و أخذت على عاتقها مخطط التهيئة و التعمير بتغيير بعض أدواته على فترات حسب ما تمليه التطورات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية .

ماجعلنا نركز على آليات التخطيط و دور في إعمال التنمية الاجتماعية في الجزائر ، التي استدراك الإخفاقات المسجلة في المجال الحضري ، لسياسة كانت قبل 1990 اشتراكية بامتياز ، تعتمد مركزية التصور و القرار في تحديد الاستراتيجيات العمرانية دونما الأخذ بعين الاعتبارات الخصوصيات المحلية ، تحولت سياستها الى راسمالية غيرت من إستراتيجيتها في التخطيط إلى اللامركزية ، مما أعطى حرية المبادرة و المشاركة في بناء الإستراتيجية العامة ، الجهوية و المحلية .

و لاعتبار اهمية آليات التخطيط في بناء و تسيير القطاع الحضري ، أردنا أن نعرف مدى أهمية ذلك بالتنمية الاجتماعية لاعتبار الهدف الاسمي للساكنة الحضرية و الا ما فائدة التخطيط و آلياته ان لم يستجيب لاحتياجات و متطلبات الحياة

الاجتماعية الحضرية ، هذا ما شجعنا الى وضعه بالحسبان في مذكرة التخرج ماستر علم الاجتماع الحضري ، و وجود علاقة واضحة بين التخطيط الحضري و التنمية الاجتماعية التي لن تتحقق الا في اطار مخطط مدروس و مبني على اسس تحليلية بين المادة الحضرية و المجتمع الحضري.

تناولنا موضوع المذكرة بعنوان اليات التخطيط الحضري و إعمال التنمية الاجتماعية " دراسة ميدانية لمدينة بسكرة القطب الحضري الغربي نموذجا " و فق ثلاث فصول مبنية كما يلي :

الفصل الاول الذي تم حديد الاطار المفهومي و النظري للدراسة ، الذي ضم التخطيط الحضري و ادواته في السياسة الحضرية المتبنية من طرف الدولة الجزائرية ، كما تم تطرق الى التنمية الاجتماعية و الربط بينها و بين التخطيط الحضري

الفصل الثاني

الفصل الثالث اهتم بالدراسة الميدانية حيث تم التطرق بالدراسة المستندة إلى المعلومات الإدارية و الوثائق المتوفرة و كذلك المقابلة التي تم إجراؤها مع عدة مسؤولين تقنيين و سياسيين سمحت لنا بمعرفة الوضعية الحضرية لمدينة بسكرة ، و النموذج المعني بالدراسة القطب الحضري الغربي بسكرة ، و عملنا بالتحليل للتحقق من الفرضيات المبنية مسبقا .

يعد انجاز مذكرة التخرج ماستر من الأعمال و الأبحاث العلمية الهامة في المسار العلمي لاعتبارها مرحلة نهاية الدراسة الجامعية الاساسية ، و ممهدة للانتقال الى مرحلة الدراسات الجامعية العليا لما بعد التدرج ، لذا هي تعد عمل مقياسي تقييمي لمجهود الطالب الجامعي ، كذلك تعد محصلة علمية تمهيدية لولوج عالم الأبحاث الأكاديمية المعمقة ، كونها تمد الطالب الثقة و تمرسه على طرق الأبحاث و تعرفه على جميع الصعاب التي من شانها أن تعيقه في الإمداد العلمي خاصة تلك

المتعلقة بكسب المعلومة ، و كانت قد استهكت هذه الدراسة 10 كتب باللغة الفرنسية ، 18 كتاب باللغة العربية تمحورت حول التخطيط الحضري و التهيئة العمرانية ، كذلك اعتمدت 8 نصوص تشريعية من الجريدة الرسمية ، 03 رسائل دكتوراه و ماجستير اضافة الى 08 مقالات مشورة في مجلات علمية ثم مجموعة الخرائط و التفاصيل التقنية الحضرية ، التقرير الرسمي المرافق للمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية بسكرة ثم 05 مخططات لشغل الارض الخاصة بالقطب الحضري للمنطقة الغربية الشمالية.

أولا: الإشكالية

منذ الاستقلال و الدولة تبحث عن المقاربات الفعالة في انجاز مخططات حضرية تعمل على الرفع من الوضع الاجتماعي في المدن ، ففي بداية الاستقلال تركت فرنسا ارثا حضريا مكتملا هاما حيث اخلو المستوطنين سكناتهم عبر كافة التراب الوطني بما فيها الحواضر و المدن الكبرى ، على غرار الجزائر العاصمة ، وهران ، عنابة ، قسنطينة ، سطيف ، سيدي بلعباس ... الخ ، الا ان الحكومة في ذلك الوقت لم تضع خطة و مخططا لأشغالها اي (السكنات) مما جعل الجميع من الجزائريين الى الصراع بفوضى على شغلها خاصة من سكان الضواحي و مراكز العبور ، هذا ما احدث فوضى داخل المدن ، اين لم يحترم مبدأ التوزيع العادل ، مما نسجله بقاء الكثير من الجزائريين في مراكز العبور و الاكواخ التي كإنو يقطنونها ايام الاستعمار.

لتتفاقم حدة احتياجات السكن تدريجا، مما اجبر الدولة الى وضع خطة في منتصف السبعينات لحل ازمة السكن، فظهرت بما يسمى القرى الاشتراكية و السكنات الاجتماعية. في ظل الانفجار السكاني في سنوات السبعينات و الثمانينات اثر سلبا على برامج الدولة، و اصبح العجز يرافق سياساتها المتوالية في التخطيط ، التهيئة و التعمير ، مما اجبر المصالح المسؤولة الى تغيير استراتيجية التعمير في

استخدام الارض الحضرية بغية التحكم في التوسع العمراني مع ضمان للترقية الاجتماعية ، في شكل توفير جميع الضروريات الاجتماعية من تعليم ، صحة ،اسكان ، هيئات خدماتية و اقتصادية جوارية في الوسط الحضري ، و كذلك توفير مستلزمات الحياة من ماء ، كهرباء ، شبكة الصرف الصحي ، الهاتف و جمع النفايات .

عملت الدولة على انشاء هيئات و مؤسسات عمومية تعمل باليات علمية تسمح بوضع مخططات للتهيئة و التعمير ، حسب سياسة الدولة وطنيا ، جهويا و محليا ، مما ارسى اولى خطوات العمل العلمي الميداني الذي يبحث في وضعية التجمعات السكانية الحضرية منها و الريفية ، هذا ما ساعد الحكومات المتعاقبة على وضع استراتيجيات ميدانية و استشرافية في التهئة و التعمير، من خلال فهم الاول للواقع الحضري و الدراسة الميدانية للارض الحضرية ، و استغلالها الاستغلال الامثل لتحقيق الاهداف المرجوة منها.

ساعدت هذه السياسة على انشاء اليات للتخطيط الحضري ، خاصة بعد التحول من نظام اشتراكي الى نظام جديد راسمالي الذي يؤسس للامركزية و العمل بالمبادرات المحلية من قبل الجماعات و الهيئات المحلية ، فظهرت في هذه الاثناء مقاربة جديدة تعتمد البرامج القطاعية و البلدية في تسيير الميزانية ، فعلى الصعيد المحلي ، اعتمدت الدولة على المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير في توجه تقني عام على مستوى قصير متوسط و بعيد المدى ، لتضاف اليه الية مكملة بصفة مدققة في استخدام الارض الحضرية في انشاء فضاءات حضرية توسعية جديدة اطلق عليها مخطط شغل الارض ، هذا الاخير ابان اسهاما كبير في التسيير الحضري المحلي ، حيث يعتمد على الدراسة و التحليل الميداني للمادة الحضرية ، فيفرض التوجه و البناء المنطقي لجميع عمليات التنمية و التوسع الحضريين.

كما عملت سياسة الدولة المتخدة في بداية الالفية على مراعاتها للوضعية الحضرية المعقدة للمدن الكبرى على غرار العاصمة التي عرفت نموا سكانيا متسارعا سبب ازمة حضرية على مختلف الاصعدة كالاسكان ، النقل ، تحويل و

معالجة المفايات ، التزويد بالمياه الصالحة للشرب ... الخ من المشاكل التي عانت منها العاصمة ، مما جعل من الهيئات المعنية بتبني سياسة محافظة الجزائر الكبرى و اعداد المشروع الحضري الخاص بها ، الا ان هذه السياسة لم تستمر لاعتبارات سياسية و كذلك اقتصادية ، لتعتمد فكرة سياسية مهمة بعدها ممثلة في انشاء مدن و اقطاب حضرية جديدة من مثل مدينة بوعبدالله ، بوقزول ، علي منجلي ... هذا ما ساعد على التخفيف نوعا ما من الضغط الحاصل على المدن و المراكز الحضرية القديمة ، كما عملت في هذا الاطار على متلازمة المرافق الاجتماعية و الادارية و الخدماتية و الثقافية ، مما اثر بالايجاب في حركة السكان داخل المناطق الحضرية

ان هذين الاليتين اللتين تعتمدهما الدولة في تسيير و بناء مدنها و تجمعاتها السكانية ، اسهما بشكل كبير في احداث تخطيط منظم يخضع للدراسة و المتابعة و التقييم . يؤسسان لتنمية محلية فعلية مستدامة ، تختزل الرؤى المختلفة في انجع طريق لمعالجة و تطوير المادة الحضرية و كذلك التحكم في الميزانية و النمو السكاني ، كما تعتبر الية هامة في مطابقة و دراسة الاحتياجات الحضرية بما فيها الاجتماعية على الخصوص و الاقتصادية و الثقافية و البيئية .

باستطاعتنا ان نكون جازمين في كون ان هاته الاليات اساس مدخلها في معالجة المادة الحضرية هو مدخل اجتماعي ، الذي على اساسه يتم وضع منطلقات لتحقيق اهداف معلومة وفق الامكانيات المتاحة لدى الاقليم المدروس او المعني ، فاستلزم الالمام بكل صغيرة و كبيرة في كل ما خص ، السكان و حركتهم ، توجهاتهم ، احياجاتهم ، فكلما كان الالمام و مطابقة المعلوات الاجتماعية للسكان و احتياجاتهم ، كلما كان تحقيق اهداف الييات التخطيط الحضري صائبة و ناجحة.

التنمية الاجتماعية المحور الاساسي الذي تقوم على اساسه جميع المخططات التنموية ، التي تختلف في معالجة المادة الحضرية حسب مميزاتها و خصوصياتها الجغرافية ، البيئية و التاريخية ....فتفعيل التنمية الاجتماعية و تحقيقها في الميدان الحضري استلزم فحص معمق للوضع الاجتماعية مع تحليل و تشخيص القطاع الحضري المعني بعملية التخطيط الحضري ، والا سنشاهد هياكل دون

وظيفية لصالح سكان الاقليم الحضري ، ما يسبب لا توازن في عملية التنمية الاجتماعية ، فتظهر فجوة بمثابة هوة في درجة التكفل الاجتماعي في الوسط الحضري . كان لا يستطيع سكان الضواحي او بعض الحياء من الاستفادة من خدمة التعليم او الصحة ، الكرباء ، الغاز ... فتزداد المشاكل الاجتماعية لتتحول في شكل معوقات للتنمية الاجتماعية .

لذى استلزم اثناء التخطيط الحضري على المراهنة في احداث تنمية اجتماعية متوازنة في اطار منطقي امثل تتوج بتنمية فعالة مستدامة، اين يتم بناء استراتيجية كفيلة بتوفير جميع الاحتياجات الاساسية بصفة مباشرة و غير مباشرة للساكنة الحضرية ، من خلال توفير الظروف و العوامل الملائمة و الاستغلال الامثل للمكتسبات الاقليم او القطب الحضري .

لذا استوجب علينا الاستفسار حول:

ما هو دور اليات التخطيط الحضري في اعمال التنمية الاجتماعية؟

من خلال ازاحة الابهام على:

كيف يتم تثبيت الوعاء العقاري الخاص بالمرافق الاجتماعية، السكنات الاجتماعية وهياكل النشاطات؟

كيف يتم تقسيم الارض الحضرية حسب مكوناتها المتعلقة بالمرافق الاجتماعية، السكنات وهياكل النشاطات؟

كيف يتم التقنين التفصيلي للمناطق السكنية، المرافق الاجتماعية وهياكل النشاطات؟

ثانيا: فرضية الدراسة

لآليات التخطيط الحضري هي المنطلق الأساسي الفعلي لإعمال التنمية الاجتماعية

الفرضيات الفرعية

من الفرضية الرئيسية للدراسة يتم طرح فرضيات فرعية كالتالي:

- استخدام الأرض الحضرية في توفير وتثبيت المرافق الاجتماعية الضرورية لتواجد و استمرا الحياة الحضرية، السكن و الهياكل الاقتصادية المرنة.
- توزيع الأرض الحضرية حسب تقسيم متجانس بين السكن اللائق بالحياة الاجتماعية الحضرية، المرافق الضرورية والهياكل الخاصة بالنشاطات الاقتصادية
- توفير الإطار التشريعي الملائم الذي يضمن ديمومة المخططات الحضرية المعتمدة في انجاز المناطق السكنية، المرافق الاجتماعية والهياكل الاقتصادية المتلائمة وطبيعة القطب الحضري اين يتم خلق ومضاعفة فرص العمل مع تكثيف التعاملات والحركة الاقتصادية، التي من شانها الرفع من مستوى الدخل الفردي.

صياغتنا لهذه الفرضيات، التي نضعها كتحدي لفهم دور آليات التخطيط الحضري في إعمال التنمية الاجتماعية من خلال النموذج المتفرد في مدينة بسكرة (القطب الحضري) للمنطقة الغربية، هذا القطب الحضري الذي يعد كحل ملامس للواقع للقضاء على العديد من المشاكل الحضرية منها على الاسس الاجتماعية، من خلال تحسين ظروف الحياة الاجتماعية، وتفعيل استراتيجية جديدة في التوسع الحضري المتكامل والمتجانس. قصد توسع ممنهج ساعد على تجسيده الامكانيات المادية الهامة المتاحة من قبل الحكومة.

ثالثا: أهمية الدراسة

رابعا: أسباب اختيار الموضوع

لقد وقع اختيارنا على هذا الموضوع بالذات لاعتقادنا الكبير بأن اهمية ميدان التعمير والتخطيط والسياسات الحضرية أصبحت اليوم محط اهتمام لا نظير له ليس

فقط بالنسبة للساسة والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، بل إنه مجال حيوي للدراسات الأكاديمية والبحوث المختلفة التي تعني بالمدينة والحياة الحضري. إنه أيضا مجال يتقاطع فيه علم الإجتماع الحضري مع عدة اختصاصات علمية أخرى، كالجغرافية والتهيئة العمرانية والإقتصاد والهندسة المعمارية وغيرها، والتي تحاول ان تقدم مقاربات كل حسب منظوره في سبيل تقصي ودراسة كل الحقائق المرتبطة بالإيكولوجية البشرية والمجتمع الحضري والمشاكل الحضرية والسياسات المختلفة والتخطيط والتحضر.

من جهة أخرى، فلقد شكل هذا الموضوع اهتماما متزايدا في السنوات الأخيرة، من خلال الملتقيات والبحوث والقوانين الصادرة وضرورة التعامل مع أدوات التهيئة والتعمير من اجل تجسيد التنمية المحلية والوطنية.

خامسا: أهداف الدراسة

من دون شك فلقد أصبحت حاجت الجزائر لمثل هذه الأدوات اكثر من ملحة، باعتبارها الميكانيزمات الضرورية لتسيير المدن والتجمعات الحضرية خاصة أمام تدهور مدننا وانتشار التوسع العشوائي والاستغلال المفرط وغير العقلاني أحيانا للأراضي وازدياد ظاهرة التحضر وتفاقم أزمة السكن والمشاكل الحضرية، كلها ناتجة في الحقيقة عن غياب او ضعف في ادوات التهيئة والتعمير بشكل او بآخر. وأمام هذه التحديات فإن الجزائر مطالبة بتفعيل كل قدراتها من أجل تجسيد مختلف ادوات التعمير وتطويرها انطلاقا من الحاجيات الإجتماعية كقاعدة لها قصد بلوغ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق الرفاهية الفردية والجماعية.

سادسا: الدراسات السابقة

الدراسة الأولى:

عبد الحكيم كبيش، التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في تهيئة المجال، كلية

علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري – قسنطينة، السنة الجامعية 2010-2011.

درس فيها الباحث التمدد العمراني لمدينة سطيف التي شهدت في السنوات الأخيرة دينامية حضرية غير مسبوقة، أدت إلى عملية تكثيف عمراني للمركز، تحت تأثير الضغط السكاني الكبير والطلب المتزايد على السكن والتجهيزات والمرافق التابعة. لكن بالموازاة لذلك، ظهر تمدد حضري أفقي في الأطراف بوتيرة معتبرة وبشكل عفوي، فقد تم اختراق التوسع الحضري للحدود الجنوبية للمدينة إلى ما وراء الطريق الوطني رقم 5 حيث حدث التلاحم مع التجمعات المجاورة، كما أدى توسع المناطق السكنية التي تستدعي هي الأخرى توسعا في المساحات المخصصة للمرافق إلى زيادة الطلب على احتياطات عقارية عادة ما تعجز السلطة المحلية على توفيرها وتهيئتها، فتلجأ إلى توطينها في الأراضي الزراعية المحيطة، وتحويل التدفقات إلى التجمعات السكانية القريبة التي استفادت من مشاريع الإصلاح والدعم و التهيئة.

الدراسة الثانية:

رياض تومي، أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية الحضرية –مدينة الحروش نموذجا–

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

تمهيد

أول من استعمل مصطلح التخطيط هم علماء الاقتصاد قبل مائتي عام من خلال معالجة النمو الاقتصادي[1]، وقد تعددت التعريفات لنفس الكلمة. وهو الأسلوب العلمي الذي يهدف إلى تقديم الحلول أو بدائل الحلول للمشكلات الحالية أو المتوقعة للمجتمع وذلك في إطار خطة منظمة ذات سياسة وأهداف واضحة، خلال الفترة زمنية محددة، تأخذ في الاعتبار الإمكانيات والموارد والمحددات الحالية أو المستقبلية سواء كانت بشرية أو طبيعية. والتخطيط يجب أن يكون شاملا ومرنا ومستمرا حيث يمكن تعديل مساره حسب ما يستجد من الظروف.

التخطيط الحضري هو التخصص الذي يعنى بكافة مناحي المنطقة الحضرية ويشمل تخصصات متعددة مثل الإدارة والسياسة والقانون والاقتصاد وعلم الاجتماع والهندسة والبيئة وغيرها. التخطيط الإقليمي مشابه له إلا أنه يشمل منطقة أوسع من التخطيط العمراني أو الحضري. يصعب تصنيف التخطيط العمراني ضمن مصنف واحد لتعدد الاختصاصات المتعلقة ولكنه أكاديميا يصنف ضمن البيئة المبنية أو الهندسة[2].

يهدف التخطيط العمراني إلى تقييم الحياة العمرانية والريفية، وإيجاد حلول هندسية للمشاكل العمرانية مثل التضخم السكاني، العشوائيات، أزمات المرور، تنظيم الحركة بين السكان والخدمات. هناك نظريات متعددة للتخطيط الإقليمي والعمراني تهدف إلى تنظيم الحياة العمرانية.

---

[1] Pierre Merlin et Françoise Choay, Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, PUF, Paris, octobre 2010, p 396.

[2] LEFEBVRE Henri, Le droit à la ville, Paris, Anthropos, 1968, p 122.

التنمية الاجتماعية حسب هوبهاويس[1] هي تطور البشر في علاقاتهم المشتركة وهذا ما يسميه بالتوافق في العلاقات الاجتماعية، فتغير البناء الاجتماعي لا يعنى شيئا بالنسبة له ما لم يحدث تغيير في طبيعة العلاقات الاجتماعية، ولهذا ينظر إلى التنمية الاجتماعية على أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة. ولقد وضع "هوبهاوس" أربعة معايير تستند إليها" التنمية العالية على حد قوله ويعنى بها التنمية المتواصلة الشاملة، ويذهب إلى أنه من أجل تقدم المجتمع يجب توافر هذه المعايير الأربعة وألا فستكون التنمية منقوصة غير كاملة، لو تخلف أحد هذه الشروط.

المبحث الأول: ماهية التخطيط الحضري

التخطيط بشكل عام هو الأسلوب العلمي الذي يهدف إلى تقديم الحلول أو بدائل الحلول للمشكلات الحالية أو المتوقعة للمجتمع وذلك في إطار خطة منظمة ذات سياسة وأهداف واضحة، خلال فترة زمنية محددة، نأخذ في الاعتبار الإمكانيات والموارد كذلك المحددات الحالية أو المستقبلية سواء كانت بشرية أو طبيعية.

التخطيط دراسة منتظمة ومتسلسلة للوصول إلى الغاية أو الهدف الموجود بأقل كلفة أو أعلى مردود، والتخطيط عملية متغيرة باستمرار مع تغير الزمن وظروف البيئة، وقد وجد في أصله لوضع الحلول العديدة للمشاكل المعاصرة[2] والتي تعاني منها المدينة أو قد تحدث في المستقبل.

المطلب الأول: مفهوم التخطيط الحضري

التخطيط الحضري هو أداة ووسيلة لتحقيق المصلحة العامة، لكافة قطاعات وفئات المجتمع، من خلال وضع تصورات مستقبلية لتوزيع الأنشطة والاستعمالات

[1] عادل عبد الحسين شكارة، نظرية هوبهاوس في التنمية الاجتماعية: وتطبيقاتها على سياسة تنمية المجتمع العشائري في العراق، مطبعة دار السلام القاهرة، 1975، ص25.

[2] باسم رؤوف ــ فن التخطيط المعاصر للمدن ــ بغداد 1980 ص 53

المختلفة للأراضي في المكان الملائم وفي الوقت المناسب. وبما يحقق التوازن بين احتياجات التنمية في الحاضر والمستقبل القريب والبعيد (أي تحقيق ما يعرف بالتنمية المستدامة)، وذلك في إطار تشريعي وقانوني واضح وملزم، ومن خلال عمليات وإجراءات محددة، وبتـــنسيق وضمان مشاركة مجتمعية فاعلة.

الفرع الأول: تعريف التخطيط الحضري

يعرف التخطيط الحضري بأنه رؤية معينة من أجل أهداف محددة ترتبط بنمو المناطق الحضرية وتنميتها، أي وضع استراتيجية محددة لتنمية البيئات الحضرية وتوجيهها، وضبط نموها وتوسعها بهدف الوصول إلى أفضل توزيع للنشاطات والخدمات، تتحقق معه أقصى الفوائد للسكان[1].

كما يعرف بأنه ممارسة لإجراءات الضبط في استخدام الأرض في المدن وذلك بهدف تحقيق أوضاع ملائمة وعادلة في مجالات الإسكان والصحة والخدمات العامة والترفيهية، وكذا يعرف بأنه علم وفن يتجلى في أسلوب استخدام الأرض وإقامة المباني وشق الطرق وتسيير المواصلات، كل ذلك بطرق تكفل الحد الأقصى من الاقتصاد والملائمة والجمال.

يقول بتمان عن التخطيط الحضري: " أن تخطيط المدينة هو تخطيط عام من أجل عمليات تنمية أرض المدينة ويشمل مثل هذا التخطيط الاستعمالات الخاصة لهذه الأرض كما يحدد بالتفصيل مواقع وامتدادات المشروعات العامة والمنشآت الأخرى ويجب أن يصمم هذا التخطيط ليغطي مدة تتراوح بين خمس وعشرون سنة إلى خمسون مائة"[2].

---

[1] عبد الهادي محمد والي، التخطيط الحضري؛ تحليل نظري وملاحظات واقعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983، ص20.

[2] حسين عبد الحميد رشوان، التخطيط الحضري: دراسة في علم الاجتماع، مركز الإسكندرية للكتاب، 2005، ص29.

وعرفه " لويس كيبل " Lewis Keeble"[1] بأنه علم يتجلى في أسلوب استخدام الأرض وإقامة المباني، وشق الطرق وتسيير المواصلات، كما أنه عملية للتغيير الاجتماعي التي تتضمن استراتيجية لمواجهة المشكلة الاجتماعية بأسلوب مصمم بإحكام في الإقليم الحضري بأسره بحيث يوضع في اعتبار التغيير الاجتماعي والثقافي.

يمكن باختصار القول: " أن التخطيط الحضري هو دراسات تقنية وإجراءات قانونية تسمح بمراقبة ومعرفة التطور الحضري الحاصل من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والصحية العامة والبنائية التقنية والمعمارية، وكذا ضبط نحو المجال الحضري بحيث يتاح للأنشطة والخدمات أفضل توزيع، وللسكان أكبر الفوائد، ومن هذا ما تجعل التخطيط الحضري منطقيا للواقع والحاجة.

والتخطيط نتاج مساهمة العديد من التخصصات والخبرات يساهم فيه المهندس المخطط والمعماري والإحصائي والاقتصادي وأخصائي علم الاجتماع والجغرافي ورجل القانون والسياسي، ويساهم فيه العديد من ويساهم فيه العديد من التخصصات والخبرات بهدف وضع ذلك التخطيط وإيجاده في حيز التنفيذ.

الفرع الثاني: أنواع التخطيط الحضري

التخطيط له مستويات عدة، ففي الجزائر وطبقا للقانون 01-20[2] هناك مخطط على المستوى الوطني هو المخطط الوطني للتهيئة العمرانية[3]، الذي يرتكز على عمل منسق يشمل جميع قطاعات الدولة ومراعات ضرورات التنمية الدائمة ومتطلبات التضامن الوطني وكذلك خصوصيات أقاليمنا وعوائقها يحدد المخطط التوجيهات الآتية:

---

[1] Lewis Bingham Keeble,Town planning made plain, Construction Press, London, 1983, p 105.

[2] القانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، جريدة رسمية عدد 77 مؤرخة في 15 ديسمبر 2001.

[3] المادة 7 وما يليها من القانون 01-20.

- يحدد الاستراتيجية العامة لعملية شغل التراب الوطني وقواعد إعادة التوزيع المتوازن للأنشطة والتعمير
- يضبط المبادئ التي تحكم تنظيم الهياكل الأساسية الكبرى الفكرية والمادية وتحديد مواقعها والاتصالات والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية
- يحدد الكيفية التي ينبغي أن تتضافر بواسطتها سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والتكوينية وحماية البيئة والسكن وتحسين إطار الحياة
- يضمن التوزيع المالي والجبائي بالتساوي
- يحدد محاور التنمية عبر الحدود في إطار تنمية المجموعة المغاربية[1]

وهناك المخطط الجهوي للتهيئة[2] العمرانية الذي يتولى في حدود مجاله شرح وتوضيح التوجيهات والمبادئ المقررة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يبين كل مخطط جهوي للتهيئة العمرانية تفاصيل الصورة المستقبلية لإقليم الجهة:

- يحدد الأهداف الأساسية لتثمين الإقليم الجهوي
- يوضح بالنسبة للمجموعات الفرعية التابعة لهذا المجال قواعد التوزيع المتوازن وتوطين السكان
- يفصل البرامج وتنظيم الهياكل الأساسية والتجهيزات المهيكلة
- يحدد تنظيم البنية الحضرية وتوزيعها
- يحدد المناطق ذات التضامن الكبير بين الولايات
- ينسق مختلف المبادرات في مجال العمل الاقتصادي

[1] قانون رقم 10-02 ممضي في 29 يونيو 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية عدد 61 مؤرخة في 21 أكتوبر 2010.

[2] المادة 49 من القانون 01-20

المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية تبادر به الدولة باعتبارها المسطر لسياسة التهيئة والتنمية الإقليمية بالتشاور مع الندوة الاقتصادية والاجتماعية للجهة[1].

تبادر كل ولاية[2] بإعداد مخططها المتميز للتهيئة بالتشاور مع المعنيين منهم **الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين للولاية ومختلف المجالس الشعبية وممثلي الجمعيات المهنية.** يهدف المخطط الولائي للتهيئة الى توضيح التوجيهات المعدة في المخططين وشرحها فيما يخص الإقليم الذي تتعلق به وإدخال التوجيهات الخصوصية لكل مساحة من التخطيط بين البلديات التي تهيكل الولاية فهو يضبط على هذا النحو:

- التوجيهات البلدية الرئيسية.
- توجيهات التنمية والأعمال الواجب القيام بها من أجل إعادة التوازن الضروري على مستوى توزيع الأنشطة وتوطين السكان بين مختلف المساحات المخططة ومختلف بلديات كل منها.
- تنظيم الهياكل الأساسية ومناطق الأنشطة الاقتصادية أو الخاصة بالاستصلاح.
- بنية التجمعات الحضرية والريفية مع تحديد السلم التصاعدي العام ووتائر العمران وذلك بالانسجام مع خيارات المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية.
- قواعد التماسك القطاعي والزمني لتطوير الولاية من خلال علاقاتها مع المخطط الجهوي.

التنظيم الإقليمي للولاية في شكل مساحات مخططة بين البلديات وفق كيانات جيواقتصادية متجانسة من شأنه أن يدفع ميكانيزمات التضامن والتكامل التي هي أساس التنمية المحلية الفعلية والمنسجمة.

---

[1] المادة 50 من القانون 01-20

[2] المادة 54 من القانون 01-20

الفرع الثالث: أهداف التخطيط الحضري

تقوم الجهة المختصة بالتخطيط العمراني بدور حيوي يستند على مفاهيم عصرية حول علوم التخطيط العمراني[1] (علوم التجمعات العمرانية). وتركز على تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية ذات الأهمية في تحقيق نهضة عمرانية حديثة وتتلخص هذه المجالات بما يلي:

1-أهداف تتعلق بالإنسان

- إجراء عمليات المسح والتطبيق المطلوبين للتخطيط.
- تجميع وتوطين السكان.
- تطبيق أساليب التخطيط السكاني والإسهام في تخطيط وتطوير وتنمية المدن والقرى ضمن إطار خطة التنمية
- العمل على توفير الخرائط والصور الجوية للتجمعات السكانية.
- دراسة وإعداد مخططات التجمعات السكانية.
- التعاون مع الجهات المختصة لربط مخططات التجمعات السكانية بالخطط المحلية وخطط الدولة القومية والإقليمية.
- إجراء الدراسات والبحوث السكانية التي تركز عليها الخطط العامة وعلى وجه الخصوص خطة السكن وما يرتبط بها من منشئات للخدمات والمرافق العامة.[2]

2-أهداف تتعلق بالمكان

- إجراء الدراسات الفنية المتعلقة بإعادة أعمار المناطق.
- تحديد اتجاهات التوسع العمراني ومداه الزمني

[1] Pierre Merlin, L'Urbanisme, Paris, Presses universitaires de France, coll. « Que sais-je ? », 2013, 10e éd., 128 p

[2] Lacaze, Jean-Paul (2012), Les méthodes de l'urbanisme, que sais-je?, p 19.

- اختيار مواقع المشروعات وغير ذلك من المشاكل العمرانية السائدة وإجراء الدراسات الميدانية التي تتطلبها كل حالة واقتراح الحلول المناسبة لها.
- اقتراح تحديد المناطق القابلة للتنمية والمشروعات الملائمة لكل منطقة.
- الاهتمام بالتراث الحضري واقتراح أساليب حماية وصيانة المدن القديمة والتاريخية وتحليل التراث المعماري.
- الاهتمام بالمناطق النائية والمختلفة عمرانيا والعمل على تطويرها وتحديثها[1].

3-أهداف تتعلق بالثروات المتاحة

- تمويل المخططات العمرانية بالتعاون مع الجهات المختصة
- اقتناء الوسائل العلمية الحديثة اللازمة لأداء أعمال التمويل.
- الإسهام في إعداد البرامج والخطط المالية التي تؤثر في مجالات التنمية العمرانية.[2]

4-أهداف تتعلق بالزمن

- استخدام أسلوب التخطيط الإقليمي وذلك بهدف إعداد المخططات العمرانية الشاملة لكل مخطط.
- إجراء الدراسات والبحوث الفنية اللازمة لأعداد المخططات العمرانية.
- حفظ الوثائق والبحوث والدراسات المتعلقة بنشاطات المصلحة.
- مراجعة وتحليل المخططات العمرانية بالتعاون مع الجهات المختصة.

[1] Motte, Alain, La notion de planification stratégique spatialisée (Stratégic Spatial Planning) en Europe (1995-2005), PUCA, Paris 2007, p 39.

[2] Caroline Gallez et Hanja-Niriana Maksim, « À quoi sert la planification urbaine ? Regards croisés sur la planification urbanisme-transport à Strasbourg et à Genève », Flux, vol. 3, no 69, 2007, p 179.

- وضع قواعد وحلول إرشادية للمخططات الهيكلية للمدن والقرى بحسب أولويتها لتكون أساسا للتطوير العمراني ولتقرير مراحل تنفيذ المشروعات بها.
- وضع قواعد وحلول إرشادية للتخطيطات التفصيلية للمدن والقرى والاستعانة بها في دراسة أية مشروعات يقترح تنفيذها.
- وضع المعدلات والمقاييس التخطيطية للمناطق الحضرية والريفية والتجمعات الصناعية وغيرها
- تطبيق التشريعات المنظمة لشؤون التخطيط العمراني.[1]

المطلب الثاني: أدوات التخطيط الحضري

إن التعمير هو أداة لتحسين الشكل العمراني وعملية تخطيط وتنظيم تندرج في هذا الإطار، وهو يرتكز على التنبّؤات والتقديرات المبنية على الأساس الديموغرافي والسوسيولوجي، حيث أن هذا الأساس مرتبط بتلبية الحاجات المتزايدة للسكان نتيجة النمو الديموغرافي هذا من جهة، ومن جهة أخرى يبنى على الأساس الاقتصادي، لارتباط النشاطات الاقتصادية بالأساس الأول، ولارتفاع معدل العمالة ومجالية خطوط التوسع الجغرافية للمدينة وأشكال شغل الأراضي.

تعد المناطق السكنية الحضرية الجديدة من أبرز الأنماط العمرانية المنتشرة بالجزائر منذ الاستقلال[2]، فهي تهدف بالدرجة الأولى إلى التقليص من حدة أزمة السكن وكذلك السعي إلى تحقيق التطور الحضري والإبداع المعماري، إلا أن سكان المناطق السكنية الحضرية الجديدة غير راضون عن المساكن المقدمة لهم، ووضعية حيهم في آن واحد، إذ تعاني هذه المناطق من عدة نقائص وعيوب، سواء بالنسبة للمسكن في حد ذاته أو من ناحية المرافق بالحي ككل، وهذا راجع لعدم خضوع هذه

[1] نفس المرجع، ص 180.

[2] محمد الهادي لعروق، التوسع العمراني وإنتاج السكن بالجزائر، حالة مناطق السكن الحضري الجديد، حوليات جامعية، جامعة منتوري (قسنطينة)، 1999، ص 15

الأخيرة إلى مجمل الاشتراطات القانونية والمواصفات التقنية، إذ أن نجاح أي مشروع سكني حضري مرتبط بمدى فعالية التحكم في تطبيق وتجسيد أدوات التهيئة والتعمير من أجل إنتاج عمراني ومعماري محكم. من خلال مخططات معدة سلفا لتوجيه عملية التهيئة والتعمير، ومن خلال كيفية شغل الأراضي.

الفرع الأول: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

لقد عرفت الجزائر فكرة المخططات العمرانية منذ الاحتلال الفرنسي لاسيما في القانون 14 مارس 1914 الذي جاء بفكرة "المخطط التوجيهي العام" والمخطط التوجيهي للتعمير"، وذلك كمحاولة من السلطات الفرنسية في تلك الفترة لجلب انتباه الجزائريين بأنها تسعى لحل كافة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الجزائريين خاصة في مجال السكن، وهذا ما تجلى بوضوح أكثر في مخطط قسنطينة[1]. وبعد الاستقلال تم الاعتماد في مجال التعمير على نفس المخططات الموروثة عن الاستعمار، وبقيت سارية المفعول حتى سنة 1974، لتظهر بعد ذلك فكرة "المخطط العمراني الموجه" والمخطط العمراني المؤقت".

لقد أقرّ المشرع الجزائري المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في القانون 90-29[2]، والنصوص التطبيقية له، لاسيما المرسوم التنفيذي رقم 91-177[3] الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به. وهو بالتالي أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية المعنية أو البلديات المعنية آخذين بعين الاعتبار

[1] بوزغاية باية، المخططات العمرانية كأحد عوامل توسع المجال الحضري من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية، تصدر عن جامعة ورقلة، عدد 15 جوان 2014، ص43.

[2] قانون رقم 90-29 ممضي في 01 ديسمبر 1990، يتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية عدد 52 مؤرخة في 02 ديسمبر 1990، المعدل والمتمم.

[3] مرسوم تنفيذي رقم 91-177 ممضي في 28 مايو 1991، يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه، ومحتوى الوثائق المتعلقة به، الجريدة الرسمية عدد 26 مؤرخة في 01 يونيو 1991، المعدل والمتمم.

تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخططات شغل الأرض[1].

يتجسد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في نظام يصحبه تقرير توجيهي ومستندات بيانية مرجعية، إذ يحدد التخصيص العام للأراضي على مجموع تراب بلدية أو مجموعة من البلديات حسب القطاع:

- يحدد توسع المباني السكنية وتمركز المصالح والنشاطات وطبيعة وموقع التجهيزات الكبرى والهياكل الأساسية.

- يحدد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية والمناطق الواجب حمايتها.

يقسم المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المنطقة التي يتعلق بها إلى قطاعات محددة كما يلي:

- القطاعات المعمرة. وتشمل كل الأراضي حتى وإن كانت غير مجهزة بجميع التهيآت التي تشغلها بنايات مجتمعة ومساحات فاصلة ما بينها ومستحوذات التجهيزات والنشاطات ولو غير مبنية كالمساحات الخضراء والحدائق والفسحات الحرة والغابات الحضرية الموجهة إلى خدمة هذه البنايات المجتمعة.
- القطاعات المبرمجة للتعمير وهي القطاعات المخصصة للتعمير على الأمدين القصير والمتوسط في آفاق 10 سنوات حسب جدول من الأولويات المنصوص عليها في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.
- قطاعات التعمير المستقبلية وتشمل الأراضي المخصصة للتعمير على المدى البعيد في آفاق20 سنة حسب الآجال المنصوص عليها في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

[1] المادة 16 من القانون 90-29

- القطاعات غير قابلة للتعمير وهي القطاعات التي يمكن أن تكون حقوق البناء منصوصا عليها ومحددة بدقة وبنسب تتلاءم مع الاقتصاد العام لمناطق هذه القطاعات.

الفرع الثاني: مخطط شغل الأراضي

مخطط شغل الأرض هو أداة حديثة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري من الأدوات التهيئة والتعمير وجوده قبل 1990 كان منعدما، ظهر بموجب قانون 90-29، للتحكم في تسيير المجال، أداة من اجل ضمان التوعية الحضرية والمعمارية للمدينة من خلال الاستجابة للمشاكل والخيارات، يحتل الطابق الأخير في المنظومة التخطيط العمراني في الجزائر، ويعتبر أداة قانونية نستطيع الاحتجاج بها أمام الإفراد أي تصلح للمعارضة. كما أن له أهمية خاصة بالنسبة للجماعات المحلية، إذ يعتبر أداة جيدة للامركزية لاتخاذ القرار في تنظيم المجال.

يتم إعداد مخطط شغل الأراضي بمداولة من المجلس الشعبي البلدي في حالة بلدية أو المجالس الشعبية البلدية في حالة عدة بلديات وبأغلبية الأصوات، وهذا بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت مسؤوليته، ويعهد بإنجازه إلى مكاتب دراسات متخصصة ومعتمدة، وهذا تحت إشراف ومراقبة المصالح البلدية التقنية ومديرية التعمير والبناء لوزارة التجهيز التهيئة. نسخة من المداولة ترسل إلى الوالي المختص إقليميا للمصادقة على محيط تدخل مخطط شغل الأراضي استنادا إلى ملف من مذكرة التقديم ومخطط يعين تراب الذي يشمله المخطط، وينشر قرار المصادقة لمدة شهر في مقر البلدية.

تتمثل أهداف مخطط شغل الأراضي والتي حددها القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم فيما يلي:

- تحديد بصفة مفصلة الشكل الحضري وحقوق البناء واستعمال الأراضي، المظهر الخارجي للبنايات وانماطها وكذا استعمالاتها المسموح بها،

- تعيين الكمية القصوى والدنيا المسموح بها في البناء،

– تحديد المساحات العمومية والمساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية والمنشآت ذات المصلحة العامة وكذا الشبكات المختلفة ومميزات طرق المرور والمنافذ،

– تحديد الارتفاقات، والأحياء والشوارع والنصب التذكارية والمواقع والمناطق الواجب حمايتها وتجديدها وإصلاحها،

– تعيين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب وقايتها وحمايتها.

– تحديد الأراضي المعرضة للأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو تلك المعرضة للانزلاق والتي تخضع لإجراءات تحديد أو منع البناء

إذا أصبحت توجيهات مخطط شغل الأراضي لا تستجيب لمتطلبات المنطقة التي يغطيها، أمكن مراجعته حيت تتم بنفس الطريقة والإجراءات التي تمت بها المصادقة عليه، ولا يمكن إجراء هذه المراجعة إلاّ إذا توفرت الشروط التالية:

– إذا لم ينجز في الأجل المقرر لإتمامه سوى ثلث حجم البناء المسموح به من المشروع الحضري

– إذا كان الإطار المبني الموجود في حالة خراب أو في حالة من القدم تستدعي تجديده.

– إذا كان الإطار المبني قد تعرض لتدهورات ناتجة عن ظواهر طبيعية.

– إذا طلب ذلك وبعد مرور خمس سنوات من المصادقة عليه أغلبية ملاك البنايات البالغين على الأقل نصف حقوق البناء التي يحددها مخطط شغل الأراضي الساري المفعول.

– إذا استدعت ذلك الحاجة إلى إنشاء مشروع ذو مصلحة وطنية لم ينص عليه المخطط.

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاجتماعية

التنمية الاجتماعية هي تطور البشر في علاقاتهم المشتركة وهذا ما يسميه هوبهاوس بالتوافق في العلاقات الاجتماعية، فتغير البناء الاجتماعي لا يعنى شيئا بالنسبة له ما لم يحدث تغيير في طبيعة العلاقات الاجتماعية، ولهذا ينظر إلى التنمية الاجتماعية على أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة[1].

وقد وضع "هوبهاوس" أربعة معايير تستند إليها" التنمية العالية على حد قوله ويعنى بها التنمية المتواصلة الشاملة، ويذهب إلى أنه من أجل تقدم المجتمع يجب توافر هذه المعايير الأربعة وألا فستكون التنمية منقوصة غير كاملة، لو تخلف أحد هذه الشروط وهذه المعايير هي: الحجم (السكان)، الكفاية، الحرية، المشاركة[2].

وبالتالي فإن التنمية الاجتماعية هي عمليات تغير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للفرد والجماعة بمعنى أنها عملية تغير اجتماعي لكافة الأوضاع التقليدية من أجل إقامة بناء اجتماعي جديد ينبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة تشبع رغبات وحاجات الأفراد وتطلعاتهم ولا يتم ذلك إلا عن طريق دفعة قوية لأحداث تغيرات كيفية ولإحداث التقدم المنشود، فالتنمية الشاملة هي: تلك العمليات المستهدفة لخلق التقدم الاجتماع والاقتصادي للمجتمع ككل معتمدة على إسهام المجتمع المحلى والمشاركة الشعبية[3].

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاجتماعية

قبل الشروع في بيان المقصود الاصطلاحي بتنمية المجتمع، نبدأ بتعريف التنمية لغة، ثم نعرف التنمية اصطلاحا، وبعد ذلك نعرف التنمية مضافة إلى

---

[1] Hobe house, L.T.: Social development, its nature and condition George Allen & unwion Ltd, 1960, p 76.

[2] Ibidem p 78

[3] إسماعيل حسن عبد الباري: أبعاد التنمية، مطبعة الكيلاني، القاهرة، 1987، ص 88-90.

المجتمع، وننهي بربط المفاهيم والتعاريف لنرى نقاط الاتصال والاتفاق بينها، نذكر بعض خصائص تنمية المجتمع وشيئا من جوانبها

الفرع الأول: تعريف التنمية الاجتماعية

التنمية لغة: مشتقة من الفعل " نمى " ينمي نميا ونماء: زاد وكثر، وأنميت الشيء ونمّيته: جعلته ناميا[1]، أي جعلته زائدا وكثيرا. والتنمية بالفرنسية يطلق على مصطلح "Développement" من الفعل "Développer"[2]، ومن معانيه يبسط وينشر وينمي ويطور.

والتنمية اصطلاحا:" تغيير اجتماعي إرادي ومقصود للانتقال بالمجتمع من الحال الذي هو عليه فعلا، إلى الحال الذي ينبغي أن يكون عليه أملا". أو هي " التغيير الاجتماعي الذي تقوم من خلاله أفكار جديدة في النسق الاجتماعي بهدف تطوير وتحسين أحوال الناس، وتوفير الخير الاجتماعي لهم"[3].

عرّف عاطف غيث التنميـــة بأنها "التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، تتم من خلال إيديولوجية معينة، لتحقيق التغيير المستهدف، من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها". وأما محمد شفيق، فيشيـــر إلى أن المفهوم العام للتنميـــة هو أنه " عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده، من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة (ن.م.ي)، دار صادر، بيروت، مج15، ص341.

[2] معجم الطلاب (Dictionnaire français-arabe)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2004، ص292.

[3] الجوهري، عبد الهادي بالاشتراك، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، د.ت، ص8.

الاستغلال الأمثل للإمكانيات والطاقات، وبما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية و السعادة للأفراد"[1].

فالتنمية إذن هي " العملية المرسومة لتقدم المجتمع بكل أبعـــاده –اقتصادية كانت أم اجتماعية أم ثقافية أم سياسية – والتي تعتمد أكبر اعتماد ممكن على مشاركة المجتمع ومبادأته".

ويفرق بعض العلماء مفهوم التنمية عن مفهوم النمو وعن مفهوم التغير، بأن التغير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء في المجتمع، كما هو الحال في حالة الحرب الذي يؤدي إلى تغيير أوجه الحياة في المجتمع ولكن إلى الأسوأ. أما النمو فيختلف عن مفهوم التنميـــة، لأنه قد يحدث بصورة تلقائيـــة دون التدخل المتعمد من قبل المجتمع، والتنمية يقصد بها التدخل المقصود لتحقيق النمو بصورة سريعة الخطى في حدود فترة زمنية معينة تحددها خطط التنمية[2].

عد هذه التعاريف الاصطلاحية للتنمية ، تتبين لنا اتجاهات و زوايا عديدة ، حيث نجد من نظر إلى الزاوية الاجتماعية ، فعرّف التنمية بناء على هذه الزاوية ، و من اتجه إلى الزاوية الاقتصادية، و من جنح إلى الزاوية الإدارية أو السياسية و الثقافية، إلا أن القاسم المشترك بين التعاريف هو هدف الجميع إلى تنمية المجتمع بتنميـــة أفراده في جميع هذه الأبعاد و الزوايا ، و ليست تنمية الأفراد فحسب ، بل تنمية مؤسســـات المجتمع وتنمية الدولة ذاتها ، إلا أن التنمية البشرية هي نقطة الانطلاق إلى تنمية شاملة ، و الإنسان هو محور التنمية الشاملـــة ، لأن التنمية عملية مجتمعية شاملة ومتكاملة وحيوية ومترابطة. ولأن التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية مترابطة مع بعضها البعض في المجتمع ، و على وفق ذلك ، فإن التغييـــر الاقتصادي يؤدي إلى تغيير اجتماعي ، وتعتمد هذه

[1] محمد شفيق، التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999. ص9.

[2] عبد الرحمن العيسوي، الإسلام والتنمية البشرية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ص12–13.

التغيرات على عوامل سياسية ... و تستخدم التنمية الإداريـــة كوسيلة لبناء الأجهزة التي تتولى تنفيذ عمليات التنمية من خلال تخطيط و تنظيم وتوجيه و رقابة التنمية في المجتمع فهي عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية و الأدائية في المجتمع ، و تحدث هذه التغيرات نتيجة لتفاعل مكونات المجتمع (الأفراد، المؤسسات، الدولة) بكفاءة في فاعلية و توجيه الموارد المتاحة و استغلالها إلى حدها الأقصى و بشكل أمثل.

الفرع الثاني: خصائص التنمية

لا شك في أن ازدهار المجتمع وتقدمه من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها يعتبـــر زيادة وإكثارا ورفاهيـــة للفرد، وسعادة وتقدما للفرد وللمؤسسات وللدولة. كما نجد تعريفا أضاف التنمية إلى المجتمع، وتعاريف أخـــرى أطلقت لفظ التنميـــة ولم تضفهـــا إلى المجتمع، لكن بما أن التنمية لا يتصور وجودها دون أفراد ومؤسسات داخل المجتمع، فإننا نجد لفظ المجتمع يرد في بعض هذه التعاريف بالنص عليه أو بالإشارة، لأن أغلب المفكرين والمتخصصين اتفقوا –رغم كون مفهوم التنمية أو تنمية المجتمع مفهوما واسعا ومطاطا–على أن التنمية هي الأداة أو الوسيلة التي تتمكن بها المجتمعات من أن تواجه عوامل تخلفها وتحقيق عوامل تقدمها ورفعتها[1].

انطلاقا مما سبق، يمكن استنباط بعض خصائص تنمية المجتمع، نذكر منها ما يلي:

1–إن التنمية عملية شاملة ذات أبعاد متعددة تشمل مجمل أطر المجتمع، وتتعامل مع المجتمع باعتباره نظاما كاملا، وتغطي مجمل فعاليات ونشاطات وموارد المجتمع، وتتناول بالتغيير جميع الأطر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية

[1] محمد شفيق ، المرجع السابق ، ص12.

والإدارية، وبالتالي فإنها تمثل استراتيجية مركزية عامة، وعملية حضارية متداخلة ولا تقتصر على جانب واحد من جوانب المجتمع.

2- إن التنمية عملية مستمرة تتطلب فترة طويلة من الزمن لتحقيقهـــا خاصة في حالة اتساع نطاقها و شمولها لمواكبة حركة التغير المستمرة ؛ فتنمية الإنسان الذي يقوم بدور التنمية في المجتمع عملية معقدة ، و إقناع هذا الإنسان على ضرورة اتباع منهج معين وسلوك معين يأخذ فترة زمنية لا يمكن وصفها بالقصير ، كما أن إقنـــاع أفراد المجتمع بحتمية مشاركة جميع مكونات المجتمع في التنمية – بما في ذلك رجالُهم و نساؤهم – القادرين ليس من الأمور السهلة ، سواء كانت هذه المشاركة مباشرة أو غير مباشرة ، بالكف عما يعوق دون حدوث التنمية في المجتمع أو غير ذلك.

3- إن التنمية عملية مخططة، و تأتي حتمية تخطيط التنمية بناء على أن الهدف منها هو تحقيق حياة أفضل للمواطنين، و لا يمكن أن يتحقق ذلك بشكل عشوائي أو تلقائي؛ لذلك لا بد من استخدام التخطيط أسلوبا علميا منظما لتحقيقهـــا. و يتضمن هذا التخطيط وضع الأهداف و السياسات المطلوب الوصول إليها و تطوير و تنمية الطرق و الوسائل المؤدية إلى تحقيق ذلك ؛ فالتنميـــة – إذن – عملية مخططة لكونها تؤدي إلى استخدام الموارد البشرية و المالية و المادية بأكفأ صورة ممكنة و بطريقة إنسانيـــة تستهدف سد احتياجات المجتمع، و على ذلك فإن حاجات ومتطلبات التنمية لا يمكن تركها لاعتبارات الصدفة و التنفيذ العشوائي .

4- إن التنمية تهدف إلى تحقيق الرفاهية ، لأنها بإطارها الواسع تسعى لإحداث النمو والتطور في المجتمع بصورة تقود إلى رفع مستوى المعيشة، و تستهدف تحقيق الرفاهية في المجتمع باعتبار أن التنمية يستفيد منها جميع أفراد المجتمع من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية ، و بالتالي الرفاهية ، لأنه بدون العدالة تكثر النزاعات و تعظم سيطرة طبقة على أخرى أو جنس على آخر ، و هو الظلم الواجب رفعه عن المجتمع من أجل تنمية شاملة .

5- إن التنمية عملية استثماريـــة ، و يعني الاستثمار بمفهومه الواسع الشامل لأطر الاستثمار المادي والبشري، تحتاج إلى إنفاق مبالغ طائلة، لكونها تتطلب التوسع المخطط في مختلف النشاطـــات في المجتمع ، و في استخدام و تطوير وسائل الأداء و الإنتاج المادية و البشرية ؛ فالفرد سواء كان رجلا أو امرأة ، ينمي شخصيته في مشاركته في تنمية المجتمع .

6- إن التنمية مسؤولية إداريـــة ، لأن عملية التنمية تعتمد أساســـا على كفاءة الجهاز الإداري للدولة ، و تبرز أهميـــة ذلك من خلال الدور الريـــادي الذي يجب أن تقوم به الإدارات لتحقيق التنمية الشاملة ، ذلك لأن الدولة تقوم بالعبء الأكبر المؤثر في التنمية. و لا يعني ذلك الانسحاب من عملية التنمية و تركها للدولة، بل تتكامل جهود الدولة مع جهود الأفراد غير الرسميين، كما تتكامل جهود الرجال مع جهود النساء.

7-إن التنمية جذّابة، وجاذبيتها ناتجة عن النتائـــج التي ستحققها للمجتمع من حيث تحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الإدارية و السياسية و التكنولوجية بشكل عام، و تحقيق الكفاءة العالية في سد المطالب الاستهلاكية، و التخفيف من التبعية الاقتصادية و السياسية، وبالتالي التمتع بمجالات الحياة المختلفة بحرية. كل هذه وغيرها تشكل عوامل إغراء وجاذبية في تبني وتنفيذ عملية التنمية

تتطلب التنمية الاجتماعية تحقيق توازن بين احتياجات الأجيال الحالية والقادمة، وأضحت من الشواغل العالمية سريعة النمو. وهناك عوامل حاسمة الأهمية اقتصادية وبيئية واجتماعية، تمثل محور المناقشات الدائرة حول تحقيق النمو والحد من الفقر. وتعتبر الاستدامة الاجتماعية عاملاً حاسماً في تحقيق تنمية طويلة الأمد تحسن بدرجة كبيرة حياة أشد الناس فقراً.

وتتجلى التنمية الاجتماعية في اتخاذ إجراءات لصالح الفقراء والمعرّضين للإقصاء والمعاناة من النساء والرجال لإتاحة حصولهم على الفرص بصورة متساوية، ولإسهامهم في تحقيق تقدم اجتماعي واقتصادي والمشاركة في جني ثماره.

وتساعد تلبية الاحتياجات المشتركة، والتغلب على القيود، ومراعاة المصالح المختلفة في الحفاظ على التماسك ومنع وقوع الصراعات[1].

المطلب الثاني: متطلبات التنمية الاجتماعية

التنمية ليست عملية تتم عبر التطور تلقائي, وإنما تتم خلال التدخل المستمر والمقصود في المجتمعات, وتستمر عن طريق هيئات التنمية التي تُشكّل جزءاً من بناء الدولة. فالتنمية الاجتماعية تتوسع في جميع المجالات والنشاطات الإنسانية, بالإضافة إلى المجالات الفكرية والتكنولوجية والاقتصادية. وهكذا فإن التنمية لا تقتصر على النمو الاقتصادي فقط! وإنما تشمل على تغيّر محدد في البناء الاجتماعي القائم. ولا شك أن النمو الاقتصادي يؤثر بشكل متبادل على التنمية الاجتماعية, فالنمو الاقتصادي لا يمكن أن يستمر مدى الحياة بدون تنمية اجتماعية لأن كلاً منهما يعمل لخدمة الآخ[2]ر.

الفرع الأول: عناصر التنمية الاجتماعية

تقوم التنمية الاجتماعية على مجموعة من العناصر من أبرزها التغير في البناء الاجتماعي الذي يعتمد بشكل أساسي على مجموعة من الأدوار، والتنظيمات التي لم تكن موجودة من قبل، و بالطبع تتميز باختلافها بشكل تام عن ما كافة الأدوار التنظيمات، والأدوار القائمة بالفعل أما العنصر الثاني فيعرف بالدفعة القوية التي من الممكن حدوثها عندما تحدث تغيرات جوهرية ترتبط بشكل رئيسي بالعدالة في توزيع الثروات، وتقليل الفجوة بين الطبقات وتوفير الرعاية الصحية والخدمات التعليمية لأبناء المجتمع حيث يصبح التعليم مجاني، وإلزامي والقيام بمشروعات من أجل توفير المساكن للشباب والعنصر الثالث يتعلق بالاستراتيجية الملائمة، والتي تعرف

[1] محمد شفيق، التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999. ص10.

[2] نفس المرجع، ص 18

بكونها إطار عام وخطوط عريضة تقوم برسمها كافة السياسات المتعلقة بالتنمية و ذلك من أجل العبور من وضع التخلف، والتدهور إلى وضع أو حالة النمو الذاتي لتحقيق كل ما تسعى إليه عملية التنمية الاجتماعية .

نستطيع إجمال العناصر الرئيسية للتنمية الاجتماعية في النقاط التالية:

1- **التغير البنيوي:** ويقصد بذلك النوع من التغير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعياً عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويقتضي هذا النوع من التغير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع.

2- **الدفعة القوية:** ويمكن أن تحدث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بإحداث تغيرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين وبتوزيع الخدمات توزيعاً عادلاً بين الأفراد وبجعل التعليم إلزامياً ومجانياً قدر الإمكان. وبتأمين العلاج والتوسع في مشروعات الإسكان إلى غير ذلك من مشروعات وبرامج تتعلق بالخدمات.

3- **الاستراتيجية الملائمة:** ويقصد بها الإطار العام والخطوط العريضة التي ترسمها السياسة الإنمائية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي وتختلف الاستراتيجية عن التكتيك الذي يعني الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف[1].

الفرع الثاني: أهداف التنمية الاجتماعية

تحاول التنمية الاجتماعية تحقيق مجموعة من الأهداف من أبرزها الآتي:

- تشجيع أبناء المجتمع على التغيير، والانتقال إلى وضع أكثر تطوراً ويجب أن تكون الرغبة في التطور نابعة من داخل أبناء المجتمع، ومدى

[1] نبيل السمالوطي ، علم اجتماع التنمية، دار النهضة العربية ، بيروت، 1981، ص 119.

إدراكهم لحالة الكساد، والتخلف التي يعيشونها في الوقت الذي تحظى فيه بعض المجتمعات بالتقدم، والتطور.[1]

- التخلص من كافة المشكلات التي تعترض أبناء المجتمعات سواء إن كانت تتعلق بالمستوى التعليمي أو الوضع الاجتماعي.
- نشر القيم، والعادات، والتقاليد السامية في نفوس أبناء المجتمعات، ومن أهمها التعاون والصدق الالتزام بأداء المهام، وانجاز الأعمال.
- محاربة المشكلات التي تركها الوضع الاقتصادي المتدهور سواء إن كانت هذه المشكلات هي البطالة أو المشكلات الناتجة عن هجرة أهل الريف إلى المدينة.
- تعزيز دور ومكانة الأسرة باعتبارها هي الأساس الحقيقي للمجتمع.
- تحسين الوضع الاجتماعي لأبناء المجتمع، ورفع مستوى المعيشة.[2]

[1] محمد شفيق ، دراسات في التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص18.

[2] صالح المحمد الشعيبي ، التنمية و اقتصاديات القوى العاملة ، مطابع بحر العلوم ، 1406هـ، ص20.

الفصل الثاني

التخطيط الحضري وسياسة التنمية الاجتماعية

يعرف التخطيط الحضري كونه أسلوب للتفكير بالمستقبل وظروفه، فهو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تهدف إلى فهم واقع المدينة بكل تمظهراته، بما يكفل تحقيق الأهداف المقررة مستقبلا، لأن المدينة ليست كيانا ماديا يتكون من مباني ومرافق وطرق فقط، بل هي إلى جانب كل ذلك كيان اجتماعي وثقافي يشمل مؤسسات اجتماعية وثقافية، إذن فالتخطيط الحضري هو أهم استراتيجية يتبناها صناع القرار لتوجيه البنيات الحضرية وضبط توسعها وتحسين جودة الحياة بها قصد توزيع أفضل للأنشطة والخدمات وتحقيق أقصى الفوائد للساكنة.

فدور المدينة أساسي لضمان التوازنات الاجتماعية والاقتصادية , لأن التحضر السريع غير المحكم والتضخم السكاني ، الذي عرفته المدن في النصف الأخير من القرن العشرين جر معه العديد من الرواسب السلبية، التي تتطلب تخطيطا معقلنا وشاملا لإعادة تنظيمها و لمعالجة مختلف الاختلالات التي تعاني منها وذلك بتهيئتها لمختلف الاستعمالات السكنية والصناعية والمرافق العمومية الضرورية بالمدينة.

كما أن غياب تصور واضح للمدينة الجزائرية[1]، وضعف التخطيط الحضري، يعتبر من بين العوامل التي لم تمكن المجال الحضري من تبوء المكانة اللائقة به، بل جعلته يتخبط في مجموعة من المظاهر العشوائية التي تسيء للمنظر العام للمدن وتخل بالدور الأساسي المنوط بها، حيث ساهم التخطيط الحضري في إعادة التوازن لتوزيع التجهيزات والأنشطة داخل المدينة، وهم بالأساس ضبط توسع الأحياء ومنع الاستعمال العشوائي للأراضي.

وبالتالي فإن التخطيط الحضري يعتبر خطوة مهمة وضرورية لأي سياسة تنموية تهدف إلى تحقيق الرفاهية للإنسان ليس فقط عن طريق تشييد المباني وتخطيط

[1] Cherif Rahmani, la croissance urbaine en Algérie, OPU, Alger, 1982.p.72

أحياء الخدمات، بل بإقامة البيئات السكنية الملائمة صحيا واجتماعيا واقتصاديا و بيئيا[2].

[2] نذير زريبي وآخرون، البيئة العمرانية بين التخطيط والواقع، مجلة العلوم الإنسانية جامعة منتوري قسنطينة، 2000، ص40.

المبحث الأول: تخطيط الإطار الحضري للمدينة

شهدت المدينة الجزائرية تدهورا عميقا في إطارها الحضري ومظهرها العمراني، وفي تدني جودة الحياة فيها بسبب الإهمال الذي استهدف الفضاءات العمومية والمرافق العامة، وما لازمه من تعديات على البيئة الحضرية، كانت من تداعياتها قصور التكفل بتحسين الإطار المعيشي والعمراني.

إن هذا الوضع شكل عائقا أساسيا للمدن الجزائرية، على درب مواجهة تحديات التطور والرقي، وكان أحد العقبات لتحقيق التنمية، وهو ما يقودنا إلى طرح تساؤل جوهري حول أداء سياسات التعمير، وما لازمها من إخفاقات بسبب ارتكازها على الكم على حساب النوعية تحت ضغط تلبية حاجيات المواطنين في ميدان السكن خاصة؟، والتي أثرت سلبا على التهيئة الحضرية وتنظيم الفضاءات المعيشية.

وردا على هذه الأوضاع أسست الدولة سياسة تحسين الإطار الحضري في المدينة الجزائرية كونه لم يحظ بأهمية كبيرة في التشريعات العمرانية قبل 2006، حيث كان ذكرها يأتي بصفة عرضية في عدد محدود من التشريعات، خاصة فيما يتعلق بأسلوب وطريقة إعادة تأهيل هذا الإطار وبالتالي تحسين وتطوير النسيج العمراني في ظل مبادئ التنمية المستدامة، التي تلبي حاجيات الأجيال الآنية، دون رهن حاجات الأجيال القادمة، خاصة و أن الجزائر تعرف تحولا عمرانيا أرادت من خلاله إعادة الاعتبار للأحياء و مسح الفوارق الاجتماعية، و تهيئة الفضاءات العمومية بمختلف التجهيزات والمرافق العمومية[3].

وعليه فإن التجديد الحضري يساهم لا محالة في تأهيل النسيج العمراني، يرافقه الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمالية، وتسييرها بشكل يضمن استمرارية المدينة بكل ما تحويه من مرافق للقيام بجميع الوظائف على أحسن ما يرام، هذا ومن أجل إعطاء نظرة واضحة حول موضوع تجديد وتأهيل الإطار الحضري مما

[3] بلعيدي نسيمة، الجوانب القانونية لسياسة المدينة والعمران في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة قسنطينة 1، كلية الحقوق، 2013-2014، ص15.

يضمن تنميته وتطويره، فلا بد من القيام بتجديد الأراضي الحضرية وتنظيم إنتاج الأطر الحضرية المبنية (المطلب الأول)، وتأهيل الاندماج الحضري لأحياء المدينة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تجديد الأراضي الحضرية وتنظيم إنتاج الأطر الحضرية المبنية

إن تجديد الأراضي الحضرية وعملية تنظيمها والإنتاج المنظم للأطر الحضرية المشيدة أو المبنية يكتسي أهمية كبيرة في مختلف الدراسات، والبحوث التي اهتمت بمجال التنمية الحديثة لإعطاء وجه جديد للعمران، وتهيئة الأطر الحضرية و تنظيمها، بتحويل مجال ما إلى فضاء عمراني يراعي فيه المعنيين الشروط القانونية و التقنية التي تسمح بتحقيق المشاريع اللازمة هذا من جهة ومن جهة ثانية يتطلب الأمر حل مشكلة الأراضي التي تشكل احتياطي توسع المدن والتحكم فيها بما يخدم مصلحة المدينة، رافقه صدور قانون الاحتياطات العقارية لعام 1974 الذي أصبحت البلديات بمقتضاه مالكة لمجمل الأراضي الواقعة داخل محيط التعمير، مهما كان طابعها القانوني عمومية أو خاصة ،و بالتالي مكنها هذا القانون من تطبيق توجهاتها في التوسع الحضري ، وفي ميدان توطن مشاريع الإسكان و التجهيز و المرافق العمومية و حماية الأراضي الزراعية وترشيد النمو الحضري وتجنب فوضى العمران، والحفاظ على التوازنات بين السكن و مختلف النشاطات. مع المحافظة على البيئة[4].

ومن المؤكد أن التفكير الجدي لتصور سياسة خاصة بتسيير المدينة والتحكم في العمران، الذي أسس لأول مرة سياسة ظهرت بوادرها بصدور القانون التوجيهي للمدينة لسنة 2006[5] خاصة بالمدينة وذلك بإدراجها ضمن المبادئ العالمية للحكم الراشد، والتأكيد على التسيير الديمقراطي للمدينة بتجسيد اللامركزية في صناعة القرار بإشراك كل الفاعلين والمواطنين والمجتمع المدني، مما يسمح للدولة ومن

[4] القانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 جويلية 2003، متعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر عدد 43.

[5] القانون رقم 06-06 مؤرخ في 20 فيفري 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، ج ر عدد 15.

خلالها رسم مسارها وتحديد أهدافها وإطارها وأدواتها، وهو ما تم تكريسه في ظل القانون التوجيهي للمدينة و تأكيده في ظل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

وقد سمحت الإجراءات المنصوص عليها في القانون 90-25، بتفادي أو بالأحرى حل المشاكل التي قد تعقد من عملية تنظيم وتهيئة المجال المبني وغير المبني، وضبط التوسع العمراني الجامح نحو الأراضي الزراعية، ولتحقيق هذا التحدي لابد من التوفيق بين طرفي معادلة حساسة وصعبة في آن واحد أي التوفيق بين النمو السكاني ونمط توزيعه على الإقليم الوطني من جهة، والتوزيع العقلاني للأنشطة الاقتصادية والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والجمالية من جهة أخرى، فكان لابد من تخفيف التنمية العمرانية بالساحل وتوجيه مسارها نحو الداخل، حيث يتركز 65% من السكان على 4% من مساحة البلاد، 25 % بالهضاب العليا على مساحة تمثل 9% بينما 10 % من السكان ينتشرون على 87 % حسب إحصاءات 1998 ، وتشير التوقعات إلى أن نسبة الحضر ستصل إلى 80 % في آفاق 2025، ومن الطبيعي أن يطرح هذا مشكلا فيما يتعلق بتلبية الطلب في ميادين عديدة ، إلى جانب المشاكل الناجمة عن عدم توازن الأنشطة المتوفرة والسكان على التراب الوطني ، رغم المحاولات الرامية إلى تهيئة التراب الوطني من خلال المخطط الوطني للتهيئة[6].

لذلك كان لابد من تعديلات كمقدمة لإحداث مناخ ملائم يتماشى مع الظروف الراهنة التي تعرفها الدولة الجزائرية، يأتي التوسع العمراني للأراضي الحضرية في المقدمة كونه يشكل تغييرا في خريطة استخدامات الأرض وتحقيق الموازنة بين عدة وظائف، يرافقه نمو في المخططات العمرانية مع التفكير في استرجاع العقار الحضري بعده الاقتصادي كإرث غير قابل للتجديد، من خلال وسائل تسيير ومراقبة

[6] بودقة (فوزي) : "أية استراتيجية لتهيئة التراب والتنمية العمرانية المستدامة بالجزائر" ،مثال مدينة الجزائر العاصمة ، الملتقى الرابع للجغرافيين) العرب ، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، الرباط، المملكة المغربية ،سنة 2008، ص 196.

وتعديل محكمة مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية[7]، لوضع حد للممارسات غير القانونية و المضاربات العقارية، بالوقوف على مختلف الجوانب المتعلقة بإعادة الاعتبار للأراضي و المحافظة عليها.

المطلب الثاني: التخطيط لتأهيل الاندماج الحضري لأحياء المدينة

عملت الدولة الجزائرية، من أجل ضمان انسجام واندماج مختلف أنحاء المدينة، على وضع خريطة تسمح بتحديد مختلف المناطق التي تكون أقل تجهيزا أو تتطلب وضع برامج لتحسين شروط حياة السكان، وتوفير إطار حياة يستفيد من خلاله المواطنين من الإمكانيات التي توفرها الدولة في الإقليم التابعين له، وقصد تحقيق هذا الغرض لابد من ربط الأحياء بهياكل عمومية وخدمات جوارية، وإعادة الاعتبار للأحياء القديمة.

الفرع الأول: ربط الأحياء بهياكل عمومية وخدمات جوارية

يستدعي ترقية وعصرنة الأحياء ربطها بهياكل عمومية، تعطي الحق للمواطنين للاستفادة من مزايا المدينة، وإمكانياتها وخدماتها، وبذلك وجب على السلطات العمومية التدخل بصفة مستمرة، عن طريق تحديد القطاع المراد تحسينه أو إعادة النظر في الإمكانيات المتوفرة لديه أو تقييمه، حسب الأولوية من أجل توفير إطار حياة أفضل، يستفيد منه المواطن ومن الميادين التي تلقى الاهتمام من طرف السلطات المعنية:

1-النقل الحضري

فرغم توفر طرق التنقل العمومي، يبقى الإنسان يعاني خاصة من ضيق الشوارع وتدهور الطرقات خاصة في المدن الكبرى ، التي تستدعي تسيير محكم يضمن للمواطن راحة التنقل و في أقل وقت ممكن وبسعر ملائم ، و ما المؤسسة الوطنية للنقل الحضري التي ظهرت مؤخرا في مراكز المدن ، لدليل عل عزم

[7] نفس المرجع، ص 197.

الدولة الدائم لتوجيه نمو المدن على كافة الأصعدة وذلك بمد شبكات الطرقات و توسيعها ، وفك الخناق على بعض الشوارع و التحكم في مخططات النقل والتنقل ، وحركة المرور داخل محاور المدينة ، وتدعيم الطرقات و الشبكات المختلفة و ترقيتها لتسهيل الحركة[8].

2-توفير مراكز صحية وتعليمية

تساهم قاعات العلاج على مستوى المستشفيات، في تحسين الظروف الصحية للمواطنين بتوفير الخدمة العمومية وتعميمها، وتحسين نوعيتها، مع إعطاء الأولوية للتعليم وخلق مناصب عمل في هذا المجال، بالإضافة إلى تحسين إطار الحياة الحضرية وإتمام الشبكات وربط المساكن والتجمعات بمختلف المستلزمات المعيشية وتوفير الأمن.

3-توفير المياه الصالحة للشرب.

تعد مسألة توفير الماء الصالح للشرب من العناصر الضرورية التي تشغل اهتمام السكان لدوره الفعال في شتى المجالات، واستهلاكه في تزايد مستمر نتيجة النمو الديموغرافي الكبير، مضاف إليه الاستهلاك الصناعي و الزراعي ، مما يجعل إشكالية توفير الماء تتصدر كل الاهتمامات وتتطلب القيام بإعادة تجديد شبكة التوزيع ، لتغطية العجز الذي لازم معظم المدن الجزائرية في العشرية الأخيرة ، ويقع على عاتق السلطات المحلية صلاحية إيجاد الحلول والبدائل المناسبة لتوفير الماء وتخزينه، وتسخير الهياكل الفعالة لتسيير و مراقبة الموارد المائية

4-معالجة النفايات.

من أجل المحافظة على الصحة العمومية، وحماية الموارد الطبيعية والبشرية والوقاية من مختلف الأخطار، وتحقيق الاستغلال الاقتصادي، يتوجب علينا تفادي

[8] القانون 13/01 المؤرخ في 07 أوت 2001، والمتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه

كل أشكال النفايات التي قد تضر بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي عن طريق معالجتها لإعادة استخدامها أو إزالتها[9].

الفرع الثاني: إعادة الاعتبار للأحياء القديمة

أدى النمو الحضري المتسارع إلى بروز الأحياء القديمة بشكل مذهل، وعدم تماشي العروض على الوحدات السكانية مع هذا النمو، حيث تناولت دراسة لبعض الخبراء، بأن النمو الديموغرافي وطبيعة السياسات التنموية وحركة التصنيع، هي عوامل ساهمت ومازالت تساهم بشكل أو بآخر في تكثيف الهجرة والتحضر السريع، وبروز الأحياء القديمة وسرعة تكاثرها ومن هذا المنطلق يرى بعض الباحثين أن نشأة هذه الأحياء يرتبط عادة بالاستيلاء ووضع اليد على الأرض بطريقة غير شرعية، مما يؤدي إلى خلق مواقف سلبية اتجاه سكان هذه الأحياء[10].

والبعض الأخر يعتبر الأحياء القديمة وأساليب بنائها مجرد أفعال اجتماعية وانحرافات اجتماعية، وهناك من يرى أنها لا تشكل بالضرورة مرحلة انتقالية نحو التحضر، طالما يمكن تجنبها إذا ما توفرت الكفاءة والخبرة في الإسكان، عن طريق الوقوف على عمل المؤسسات المشرفة على البناء والأشغال العمومية وتنظيم سوق مواد البناء، لتسوية المشاكل التي تعرقل سير توزيع حصص السكن الاجتماعي. واعتبرها الكثير من الباحثين كتبرير لظهورها على أنها توفر أماكن للسكن وبأثمان أرخص وتساهم إسهام حقيقي في تقديم حلول جزئية لمشكلة السكن في المدن[11].

---

[9] ميلود تومي، " النفايات في الجزائر و ضرورة معالجتها اقتصاديا "، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 16 ، سنة 2001، ص 170.

[10] إبراهيم توهامي، " الأحياء المتخلفة بين التهميش و الاندماج في البناء السوسيو اقتصادي الحضري"، مجلة الباحث الاجتماعي ، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 05 ، سنة 2004 ،ص 44.

[11] نفس المرجع، ص 45

المطلب الثالث: تصميم الشبكات الحضرية

تمحورت السياسة العمرانية للجزائر حول الإنتاج الاقتصادي والواسع للسكن، بإنجاز التجزئات السكنية والمناطق الجديدة، التي تتجاهل فيها المتطلبات الموضوعية للسكان، وتحدث خللا في النسيج العمراني، ويتطلب التخلص من إشكالية العمران هذه تصور سياسة عمرانية بديلة تكون شاملة وفعالة في إحداث ميكانيزمات تنظيم جديدة كفيلة بالتحكم في تنمية المدن.

ويتعين على السلطات المعنية أن تتجاوز السياسة العمرانية ذات الطابع السكني، وتولي اهتماما كبيرا للعمران وتنمية المدينة، وأن تواكب السياسة السكنية الاجتماعية باهتمامات اقتصادية لخلق فرص العمل والسكن والاستثمار ومحو الفوارق الموجودة في المدن، من حيث تمركز النشاطات والمرافق العمومية والتجهيزات الجماعية، لتوفير إطار معيشي ملائم على مستوى أحياء المدينة، وتزويدها بمختلف الشبكات الحضرية[12].

لذلك فقد عملت مختلف السياسات التي انتهجتها الدولة في ميدان العمران و التحكم في نمو المدن على تكريس هذه المساعي، انطلاقا من جملة القوانين التي ساهمت و إلى حد كبير في التحسين الحضري، و تتكفل بكل المشاكل التي تعيق التنمية المستدامة للمدينة ، باعتبارها مؤسسة بشرية يتعين تنظيمها و تسييرها لتحقيق الانسجام الاجتماعي ، و انسجام ظروف الحياة التي يجب أن توفرها لسكانها ، و هي أيضا مرفق من المرافق الأساسية في التنظيم العمراني و تنميته بصورة متوازنة وفقا للأنشطة الإنتاجية و التنظيمية التي ينبغي أن تنمو فيه ، و إلى السياسة الحضرية بشكل متماسك تضاف إليها السياسة الخاصة بالمدينة ، و تتصل بتنظيم الأطر الحضرية وتعظيم فرص تجويد الإطار المعيشي ، عن طريق بناء مقومات تمكن المواطنين من الحصول على احتياجاتهم اليومية من نظافة وأمن و سلامة و راحة، و يتم هذا في إطار الشراكة بين الدولة و الجماعات الإقليمية والمواطن وفق خريطة

[12] محمد الهادي لعروق، " التحسين الحضري آلية للارتقاء بجودة الحياة في المدينة الجزائرية " ، مجلة التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري، قسنطينة ، العدد 09 ،سنة 2008، ص 42.

للتسيير الجواري ، تتوازن فيه المصالح و تتجانس فيها التعايشات بين كل الفاعلين، بتهيئة الإطار المعيشي للمجمعات السكنية، و أهم القطاعات المشرفة على التنظيم المحكم للشبكات الحضرية.

الفرع الأول: تهيئة الإطار المعيشي للمجمعات السكنية

يعتمد توسع المدن على الأراضي أو العقارات التي تمتد عليها، ولهذا كان من الضروري حل مشكلة الاحتياطات العقارية بمقتضى صدور القانون الخاص بها عام 1974، والذي أصبحت البلديات بمقتضاه مالكة لكامل الأراضي الواقعة داخل محيط التعمير، والتي تمكنها من تطبيق توجهاتها في التوسع الحضري، وفي ميدان توطين مشاريع الإسكان والتجهيز والمرافق العمومية[13].

و يبقى على السلطات المعنية العمل على الرفع من أداء البنى التحتية الأساسية من شبكات وتجهيزات ، و ملائمتها مع التطور التكنولوجي الحديث ، لتكون على مستوى عالٍ من الكفاءة الخدماتية و الجودة التقنية ، خاصة في ميدان النقل و أنظمة المرور ، و التزود بالمياه الصالحة للشرب ، و الصرف الصحي ، الكهرباء و الغاز ، و تكثيف الجهود للتكفل ببرامج السكن بكل أنواعه و ترقية و تطوير الإطار المعيشي للمواطن ، كونه العنصر الأساسي في التنمية البشرية لامتصاص العجز المتراكم على امتداد عقود من جانب أعمال التهيئة للإطار العمراني وتسييره برسم وتحسين الإطار المعيشي الحضري، بتأمين العناصر التي تتحقق بفضلها الحياة النوعية التي تستجيب لتطلعات المواطنين[14]

ومن أجل ضمان ذلك لابد من تهيئة وتزويد الشبكات الحضرية بمختلف التحضيرات اللازمة لاسيما في ميدان الصيانة، وربط المجمعات بالشبكات التقنية عن طريق مكاتب التجهيز[15].

---

[13] محمد الهادي لعروق، مرجع سابق، ص 43.

[14] الطاهر لدرع، مرجع سابق، ص 114.

[15] تومي ميلود، مرجع سابق، ص 172.

كما يتطلب الأمر تصميم مصالح إدارية، لاسيما على مستوى البلديات، تقوم بدور فعال في الأعمال المتعلقة بالصيانة، بترميم وتصليح المدارس التعليمية بمختلف الأطوار، وصيانة الحدائق والأسواق الأسبوعية والمساحات المخصصة لوقوف السيارات، والقيام بالأشغال اللازمة لترميم الطرقات وإصلاحها لتسهيل حركة السير، إلى جانب تقديم مساعدات إلى الهياكل الرياضية والثقافية، باعتبار البلدية هي الخلية القريبة من المواطن.

يتم تنفيذ هذه المهام من خلال برامج التنمية المحلية، والتي كرستها سياسة المدينة أما فيما يخص الخدمات المرتبطة باحتياجات المواطن في بعض النقاط الحساسة لاسيما ربط السكنات بالمياه الصالحة للشرب، ومعالجة النفايات بمختلف أنواعها، وتحسين شروط وظروف النقل الحضري.

كما يجب رسم مخطط للتكفل على المستوى المحلي بمختلف النشاطات المتعلقة بأشغال التهيئة والمنشآت، بالنسبة للشبكات التابعة لأملاكها، وكذا النشاطات الخاصة بتسييرها. حيث تقوم الهيئات المحلية بالمساهمة في ترقية برامج السكن بأنواعه وإنجاز المرافق العمومية كالمراكز الصحية والتعليم والمراكز الثقافية وهي مهام تجسدت في برامج التنمية المحلية، التي توفر إطارا ملائم ا لتحسين الظروف المعيشية للمواطن بتطوير الخدمات الجوارية وتنمية الاقتصاد المحلي. كما تقوم بتوفير الإنارة العمومية وتنظيم شبكة الطرق، عن طريق تهيئة وتسوية الطرق الفرعية الرابطة بين مختلف الأحياء والمناطق ومد طرق جديدة من أجل تنظيم التوسع العمراني.

الفرع الثاني: مستويات التخطيط للتنمية الاجتماعية

تعرف التنمية بشكل عام أنها العمليات المتشابكة والمستمرة–سواء كانت كبيرة أو صغيرة–والتي يمكن من خلالها مساعدة المجتمعات لكي ترفع مستوى الحياة فيها بطريقة مقصودة وواعية أي إرادية فإذا كان ذلك في مجتمعات حضرية سميت "تنمية حضرية.

وأما التنمية الحضرية فتتناول كل جوانب الحياة الحضرية بشكل متكامل سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو عمرانية، وكذا علاقة المجتمع الحضري بما حوله من المجتمعات، وتهدف التنمية الحضرية بشكل عام إلى بناء مجتمع حضري نامي وسعيد ومتماسك عن طريق كفاءة الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بالمجتمع وكذا تدعيم العلاقات بين الأفراد والجماعات فيه[16].

وبما أن التخطيط هو الأداة أو الوسيلة التي يتم بموجبها نقل المجتمع من وضع إلى آخر، أو الطريقة التي تنظم عملية نقل المجتمع من حال إلى حال والتخطيط ليس هدفا في ذاته بل وسيلة للوصول إلى الهدف المطلوب، وأسلوب عمل لتحقيق غاية بأقصر وقت وأوفر جهد وأقل تكلفة.

قد يظن أن العلاقة بين مستويات التخطيط هي علاقة هرمية خالصة أي أنه يلزم أولاً عمل تخطيط قومي شامل، ثم بعد الانتهاء منه يبدأ إعداد المخططات الاقليمية ثم يتم على ضوء المخططات الاقليمية اعداد مخططات للمدن أو للقرى ثم على ضوء مخططات المدن والقرى يتم اعداد مخططات تفصيلية تنفيذية.[17] أي أنه قد يظن أنه لا يمكن الانتقال من مرحلة في التدرج الهرمي للعلاقات التخطيطية بدون إنجاز المرحلة التي تعلوها. وهذا مفهوم خاطئ تماماً يؤدى إلى جمود التخطيط وتوقف العملية التخطيطية وقصورها عن مجاراة متطلبات الحياة المتجددة والمتغيرة دوما. ويجب أن نشير في هذا المجال إلى أن التخطيط بعيد المدى (أي خطة لعشرين سنة مثلاً) مسألة جدلية نظرية خصوصاً في دول العالم الثالث التي تتصف بواحدة أو أكثر من السمات التالية:

- تعدد وتضخم المشاكل القائمة
- ضغوط قوية دافعة لتحقيق التنمية على وجه السرعة

[16] Toufik Guerroudj, guide des PDAU et POS, édition non publié, mars 1993.p13

[17] رياض تومي، أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية الحضرية، مذكرة شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006، ص 76.

- سرعة عجلة المتغيرات والتطور والتقدم

- نقص المعلومات والكوادر الفنية والموارد المساعدة على إعداد الخطة وتنفيذها.

- عدم ثبوت القرار بمختلف المستويات

- التغير في الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية والسياسية[18]

وبالتالي فإن متطلبات التنمية يجب أن توضع في إطار خطط واضحة المعالم، ممكن تنفيذها في إطار مدى وضوح الرؤية المتاحة. ومن المؤكد أن الرؤية لن تكون واضحة على مدى 20 سنة أي على المدى البعيد ولكنها قد تكون واضحة تماماً على مدى مراحل خمسية مثلاً أي على المدى القصير.

[18] بشير تيجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطين الصناعة ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1987، ص 62.

المبحث الثاني: دور تهيئة الإقليم في التنمية الاجتماعية

إن سياسة تهيئة الإقليم تتمثل في أنها سياسة تتبناها الدولة في إطار ما يسمى بالسياسة العامة ،لتقليل التنمية المتباينة ومراعاة الاختلاف والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والمكانية في الإمكانيات المادية و البشرية بين الأقاليم في الدولة ،والتصدي لعدم الاستقرار الإقليمي وتحقيق العدالة الاجتماعية وضبط الهجرة والعمل على الاستفادة الكاملة من الموارد المتاحة ,ورفع شأن المناطق المتدهورة بدعم المجال الاجتماعي والاقتصادي والاستثماري لإنعاشها وبالتالي تحقيق التنمية فيها ووفق الأهداف المسطرة في التخطيط الإقليمي .

فعملية التهيئة الإقليمية باعتبارها ترشيد خاص تسترشد به الدولة للتنظيم ولتحقيق التكافؤ في الفرص فتعد خير تطبيق لما يسمى بسياسة الانسجام والتوازن لأقاليم الدولة، وبالتالي بلوغ التنمية المحلية

المطلب الأول: التنمية الاجتماعية من خلال تهيئة فضاء للنشاطات

إن اختيار المواقع الصناعية المناسبة يعد جزءا مهما من التّحليل المكاني للأنشطة الصناعية وتحديد عوامل توطنها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، كما يتطلب تطوير الصناعة وتوطينها تجهيزا مناسبا للمناطق الصناعية بكل الخدمات المتكاملة والبنى الارتكازية، لتكوين تكتلات صناعية وبيئة أعمال اقتصادية تنافسية تساهم في تحقيق تنمية صناعية مستدامة. وقد أثبتت المناطق الصناعية نجاحها في عديد الدول كمكان مفضل لتوطين الصناعة، وإسهامها في تحقيق التنمية الإقليمية المستدامة. وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة المشاكل التي تعاني منها المناطق الصناعية في الجزائر وإنشاء مناطق صناعية مستدامة تأخذ في الاعتبار متطلبات التوطين الصناعي وتلبي احتياجات القطاع الصناعي.

بالرجوع إلى القانون المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم فإنه ليس مجـــرد وثيقة توجيهية تحدد المبادئ الكبرى فحسب، كون المقترحات التي تضمنها تتطلب التجسيد على أرض الواقع، و لقد تم فتح ورشات كبرى تندرج ضمن

آفاق تفعيل المخطط و تجسيده في برامج عمل محددة، ويبرز الطريقة التي تعتزم الدولة اعتمادها في إطار التنمية المستدامة لضمان التـــوازن والإنصاف و جاذبية التراب الوطني، و إن الأمن و الدفاع الوطني مضمونان من خلال أعمـــال وإرادة الدولة ودمجها في سياق شامل وتنافسي على الصعيد العالمي، فهو يمثل وثيقة للتخطـــيط الاستراتيجي بحيث لا يعطي حلولا للمسائل المحلية، بل يعتمد على العناصـــر الأساســـية أو ذات الاهتمام الوطني، و لهذا فهو يقوم بدور الموحد للسياسات العمومية و يحتـــرم صـــلاحيات كـــل قطاع و يأتي المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ليرتكز على ثلاث رهانات أساسية:

- الرهان الديموغرافي: وهو استحقاق مبرمج بدقة مع وصول الموجة الكبيرة لطالبي العمل
- الرهان الاقتصادي: بمضمونه المرتبط بالتنافسية وتأهيل الأقاليم، ويتزامن هذا الرهان مع
- إنشاء مناطق التبادل الحر، و الدخول إلى المنطقة العالمية للتجارة.

الفرع الأول: دواعي انشاء المناطق لمختلف النشاطات

أثبتت المناطق الصناعية نجاحها في عديد الدول كمكان مفضل لتوطين الصناعة، وإسهامها في تحقيق التنمية الإقليمية المستدامة. بالإضافة إلى دورها في جذب الاستثمارات الأجنبية ونقل وتوطين التقنيات الحديثة، وتعزيز قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق العالمية والالتزام بالمتطلبات البيئية، من خلال الإدماج الفعلي للبعد البيئي في الاستراتيجيات الصناعية المرتكزة على تغيير أنماط الإنتاج، والاعتماد على تجارب رائدة في إرساء منظومة الإدارة البيئية في المناطق الصناعية. وتهدف هذه الدراسة إلى التطرّق إلى سبل الاستفادة من التجربتين الصينية والدانماركية في مجال المناطق الصناعية من خلال استراتيجيات التخطيط والتوطين

المستدام لها وإنشاء مناطق صناعية مستدامة تأخذ في الاعتبار متطلبات التوطين الصناعي وتلبي احتياجات القطاع الصناعي[19].

الفرع الثاني: مكانة النشاطات في التنمية الاجتماعية

تعد الصناعة حجر الزاوية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في أي وحدة فضائية، لكونها نشاطا اقتصاديا يتسم بدرجة عالية من التشابك الاقتصادي ، فضلا عن التأثير المباشر في زيادة القيمة المضافة للدخل الوطني، كما تساهم أيضا في تغيير بيئات توطنها جغرافيا إسهاما فعالا في القيم والمفاهيم التي تؤثر في التركيب الاجتماعي، حيث أدى هذا الوضع إلى اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير من طرف الحكومات عند اختيار مواقع توطين المناطق الصناعية، إذ تراعي المعايير البيئية بشكل أساسي عند التوطين، إذ أن اختيار المواقع الصناعية المناسبة تعد جزءا مهما من التحليل الفضائي للأنشطة الصناعية، وتحديد عوامل توطنها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة وكاملة. كما يتطلب تطور الصناعة وتوطينها تجهيزا مناسبا للتوطين الصناعي بطرق مواصلات ذات قوة كبيرة، ومجمعات سكنية مجهزة بأسس حياة مشتركة هامة.

المطلب الثاني: إدماج المناطق الريفية في المدينة

في المدن الكبرى، التي غالبًا ما تكون مركزًا للقوى السياسية والاقتصادية بالبلاد، تطيب معيشة السكان وتجود بشكل عام حتى لتضاهي تلك التي في الدول المتقدمة، لكن بعيدًا عنها يجد المرء المدن الصغرى والبلدات تكافح لمواجهة نمو فوضوي وعشوائي نشأ أصلاً بسبب الهجرة بمعدلات كبيرة من المناطق الريفية المحيطة[20].

---

[19] حميدة رابح، المناطق الصناعية في الجزائر بين متطلبات التوطين الصناعي وضوابط التنمية المستدامة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، دراسات اقتصادية، عدد13 رقم 26، 20017/04/01 ، ص 155.

[20] رشيد ز و ز و، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري – قسنطينة، ص 90.

وفي العالم النامي، تقوم المناطق الريفية المعدمة بدور رئيس في العديد من جوانب الحياة بالحضر، لا سيما في زيادة أحزمة الفقر شبه الحضرية المنتشرة حول معظم المدن، وإن لم يقتصر الأمر على ذلك. وبتجاهل الفقر في الأرياف، يفوت الباحثين والممارسين الذين يعملون على تحويل المدن إلى مجتمعات أكثر استدامة جزءٌ بالغ الأهمية من الأحجية.

ورغم انشغالنا عقودًا بالحديث حول تنمية الأرياف، فالمعتاد أنه ما برح يفتقر إلى خدمات أساسية، مثل المرافق الصحية والتعليم والصرف الصحي. وهذا يجبر العديد من الناس على الهجرة إلى المراكز الحضرية. إن الهجرة الثابتة من الريف إلى الحضر تعقِّد كل محاولات التخطيط من أجل الاستدامة في المدن، إذا ما وُجدت مثل هذه المحاولات أساسًا. فالاكتظاظ في المناطق شبه الحضرية –حيث يستقر معظم المهاجرين من الريف–يجعل من الصعب على المخططين توفير خدمات وبنية تحتية ملائمَين لخدمة التدفق المرتفع للسكان الجدد.

علاوة على ذلك، فإن المناطق شبه الحضرية التي يزداد الفقر فيها هي عادة أول ما تقرعه النوازل، ويشهد المآسي عندما تقع أحداث غير عادية، مثل الانهيارات الأرضية والفيضانات، وهو أمر أصبح أكثر شيوعًا في ظل تأثيرات تغير المناخ.

ولا تقتصر الروابط على الهجرة فحسب؛ فالمحيط الريفي" يغذي" المراكز الحضرية بالعديد من المدخلات والزاد واللوازم الأساسية، وهذا بالطبع يتضمن الغذاء وإمدادات المياه النظيفة. لذا فإن الخطط التي تستهدف استدامة الحضر يجب أن تنظر إلى ما هو أبعد من المدن؛ إذ ينبغي على مخططي الحضر أن يعملوا عن كثب مع مسؤولي الحكومة المنوط بهم البرامج التي ترمي إلى تنمية الريف والتخفيف من حدة الفقر.

الفرع الأول: إلحاق الضواحي بالمحيط العمراني

يقصد بمفهوم الزحف العمراني توسع المدينة وضواحيها على حساب الأراضي الزراعية والمناطق التي تحيطها، حيث تؤدي هذه الظاهرة إلى تحويل المناطق

الريفية إلى مدن كبيرة بكثافة سكانية عالية بشكل تدريجي، ويكون هذا التوسع غير منسق وغير منظم، وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات في تعريف الزحف العمراني، إلا أن هناك بعض النقاط التي تتشابه من حيث كون الزحف العمراني نمو غير متكافئ وغير منظم وغير مخطط له يؤدي إلى عدم تساوي توزيع الموارد الطبيعية والخدمات، وهو مشكلة عالمية تعاني منها جميع الدول على مستوى العالم[21].

يعتمد التنظيم الاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات على عدة أمور وظواهر لعل من أهمها نسق التفاعلات الاجتماعية القائم بين الأفراد المكونين للمجتمع.

والمتتبع لنسق التفاعلات الاجتماعية في الحظر يلاحظ احتكاكا أكثر بعديد من الناس، والحجم التفاعلي أوسع، ويغلب عليه الطـــابع غير الشخصي والعابر والمبني على المصلحة المتبادلة والأمد القصير.

وما إذا ما حاولنا أن نجمع خصـــائص كـــل من المدينـــة على حـــدة و في محـــاولة لحصـــر خصـــائـــص المـــدينـــة فقـــد وضـــعها "ورث" علـــى النحـــو الـــتالي:

- تتمتع المدينة بحجم من السكان اكبر.
- تزيد فيها شدة الكثافة السكانية.
- تتميز بالنمو والتضخم الذي يصاحبه ظهور طابع علماني وعقلاني.
- المدينة غير متجانسة لأنها تضم أجناسا وطبقات وجماعات مختلفة
- تشيع فيها العلاقات الثانوية.

[21] –التيجاني (بشير): " التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بـــن عكنون، الجزائر، سنة1997، ص27.

– يسود فيها الضبط الاجتماعي الرسمي المتمثل في القانون وأجهزته[22].

إن الحلول موجودة للحفاظ على النسيج العمراني لكن يبقى فقط تفعيلها، لأن النصوص القانونية التي نظمت عملية تجديد الأراضي الحضرية و تنظيم إنتاج الأراضي المبنية جعلت ملكية الأرض وثيقة مسبقة وشرط لكل مشروع تخصيص أو بناء، لتساهم أدوات التهيئة و التعمير في توفير أراضي للبناء و تحسين تنظيمها، لتسوية العوائق التي تعرقل قطاع السكن، في المقابل تلعب الإدارة المحلية دورا هاما فيما يخص حسن سير ومراقبة الإجراءات المتعلقة بتطبيق هذه الأدوات و منع التجاوزات، بتوفير الإمكانيات البشرية المتخصصة ، و المهارات التقنية متعددة الخبرات.

الفرع الثاني: إدماج السكن الهش في المدينة

إن النمو الحضري السريع وعدم القدرة على تلبية العروض على الوحدات السكنية أدى إلى تفشي واستفحال ظاهرة الأحياء العشوائية[23]، باعتبارها تقدم حلولا لمشاكل السكن، مما يتطلب تقليص الفوارق بين الأحياء والقضاء على السكنات الهشة و غير الصحية، وترتيب جزاءات ردعية ووسائل فعالة وملائمة لإجبار المعنيين باحترام النصوص القانونية و قواعد التهيئة والتعمير ،وفي المقابل يجب إعادة النظر في سياسة العمران، و عملية البناء التي تعرقلها الإجراءات المعقدة ،سواء في كسب الأراضي أو في تسليم رخص البناء، ومن ثمة يمكن القضاء على البناء الفوضوي الذي وجدت الدولة نفسها ومن خلالها الجماعات المحلية مضطرة في كثير من الأحيان إلى تسويتها لاعتبارات سياسية و اجتماعية.

---

[22] خلف الله بوجمعة: " العمران والمدينة «، دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيـــع، عـــين مليلة، الجزائر، سنة2005، ص 23.

[23] محمود عودة: دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 10.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية بسكرة

(القطب الحضري الغربي)

المبحث الأول: منهجية الدراسة

تناولنا في الفصول السابقة مختلف الادبيات التي تتناول ادوات التعمير في علاقتها بالتنمية الاجتماعية في الوسط الحضري، وبينا هذه الادبيات بالنظر إلى تباين المنطلقات المنهجية والمعرفية وكذا السياق الاجتماعي المتضمن أية ظاهرة بحثية. وإلى جانب هذا، تطرقنا إإلى المشكلة البحثية بأبعادها المختلفة وكذا الاهداف والفروض المرتبطة بها. كما حددنا الإطار التصوري للدراسة الذي قادنا بدوره إلى ضرورة تحديد الإطار المنهجي الذي نتمكن من خلاله تبيان الصدق الامبريقي لفرضيات الدراسة.

المطلب الأول: الأسلوب المتبع في الدراسة

اعتمدت الدراسة في تجسيدها لأطروحات الإشكالية والأهداف والعلاقات التي تعبر عنها فروض الدراسة، على إطار تصوري يجمع بين المقاربة الإجتماعية والمقاربة الإيكولوجية، والتي تتجلى فيالعلاقات الوظيفية والتبادلية بين هاتين المقاربتين المهمتين في الدراسات الحضرية، وهذا يعني أندراستنا الراهنة تنطلق من رؤية واضحة تنظر إلى المجتمع او المدينة كنظام كلي يتكون من أنظمةفرعية تعتمد على بعضها البعض.

من هذا المنطلق فإن الدراسة استعملت أسلوبا فنيا (منهجيا) في التعامل مع المعطيات النظريةوالميدانية (فصل الإجراءات)، ويتجلى هذا الأسلوب من خلال:

ا – مصادر الدراسة:

1– الإعتماد على المصادر والمراجع الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة.

2 – الوثائق الإدارية الرسمية

3 – الدراسات السابقة.

ب–المنهج

اتبعنا المنهج الوصفي التحليل اعتمادا على:

1 – دراسة الحالة.

2 – الأدوات: مقابلة + بؤرة تركيز

3 – الملاحظة.

4 – المصادر الامبريقية:

1 – جمع المعطيات من التقارير الرسمية

2 – تحليلها في نطاق المنهج والمقاربة النظرية المشار إليها سابقا.

5 – التحليل الكمي والكيفي: حيث مزجت الدراسة بينهما في تناول قضايا التهيئة والتعمير على المستوى النظري والإمبريقي، كما سيتضح ذلك في سياق الدراسة.

المطلب الثاني: التعريف بالمدينة

تعتبر مدينة بسكرة مهدا للحضارة والعلم والثقافة ومركزا للإشعاع الديني والسياحي، والماضي التاريخي والبطوليالحافل بالتضحيات والجهاد المقدس. تنطلق المسيرة التنموية في مجالات متعددة بالمدينة نحو آفاق الازدهار، فمنذالأزل كانت بسكرة همزة وصل بين الشمال والجنوب ومعبراً سياحيا جد هام، إذ باتت تزخر بموقع استراتيجي تألقتفيه بمؤهلاتها، وهي بوابة الأجيال والأفكار ومسلك لأهم مناطق الجنوب

1–الموقع:

1-1-الموقع الفلكي:

- بسكرة هي مدينة جزائرية تتواجد في الجنوب الشرقي للجزائر، تقع المدينة شرق خط غرينتش بين خطى الطول°5 و 6°، وما بين خطي العرض 34 °و 35 ° شمالا، وبهذا الموقع تحتل مكانا هاما في الشمال الشرقي للصحراءالجزائرية.

1-2- الموقع الجغرافي:

جغرافيا تقع في الشرق الجزائري فهي بمثابة همزة الوصل بين الشمال والجنوب حتى سميت بوابة الصحراء،وبسكرة عاصمة الولاية، تقع في الشمال على مستوى التراب الإقليمي منها، على مساحة تقدر ب: 9925كلم^2 تحيطبها بلديات:

- بلدية برانيس والوطاية شمالا.
- بلدية شتمة من الشرق.
- بلدية سيدي عقبة من الجنوب الشرقي.
- الحاجب غربا .
- بلدية أوماش جنوبا

1-3- الموقع الإداري:

؛ ظهرت بسكرة كبلدية بموجب قرار ماي 1878، الخاضع لقرار مجلس الشيوخ المؤرخ في 09 أفريل 1889، بعدها كان التقسيم الإداري عام 1974 ا لذي أصبحت بموجبه دائرة تابعة لولاية الأوراس، لترقى بعدها إلىمركز رئيسي للولاية، طبقا للقانون رقم 04-84 المؤرخ في الرابع من فيفري .1984

1-4- أهمية الموقع :

تقطع المدينة ثلاثة طرق وطنية مهمة تربطها بباقي المدن وهو الأمر ا لذي زاد من أهميتها، وتتمثل هذهالطرق في:

- الطريق الوطني رقم 03 الذي يربط الشمال الشرقي بالجنوب الشرقي أي ما بين منطقة قسنطينةالوادي.

- الطريق الوطني رقم 46 الذي يربط المدينة بالجزائر العاصمة.

- الطريق الوطني رقم 83 الذي يربطها بتبسة شرقا.

- بالإضافة إلى خط السكة الحديدية، والخط الجوي الدولي.

و هذا ما أكسب المدينة أهمية وجعل منها مركز استقطاب خاصة باعتبارها أهم الواحات الكبرى فيالجزائر وأهم منتج التمور ذات الجودة العالية، ودون أننسى المنابع المعدنية الحموية منها حمام الصالحين.

المطلب الثالث: تحليل التوسع العمراني لمدينة بسكرة

المحتل العثماني في المدينة 1541 – 1844 :

عمل العثمانيين على تفرقة السكان و تقسيمهم ليسهل عليهم فرض الحصار و السيطرة على البساكرة ، ما تشكل عنه المنطق السكنية التالية :

المدينة القديمة المهجورة : قداشة ، باب الضرب ، برج الترك .

المدينة الجديدة : المسيد ، راس القرية ، سيدي بركات ، وكانت تتربع المدينة انذاك على مساحة 531،87 هكتار بالتقريب.

مرحلة المحتل الفرنسي 1844 – 1962 :

استقر المستعمر الفرنسي في تشكيل عسكري في اول الامر بالقلعة التركية اين زرع نفسه في مركز مدينة البساكرة ، الى ان اقامو مخططهم الشطرنجي خارج مدينة الاهالي لعزلهم عن المعمرين ، و بهذا كان هناك نسيجين :

- النسيج العربي العتيق جنوب المدينة
- النسيج الفرنسي الحديث شمال المدينة

لاعتبار اهمية هذه المرحلة في توسع مدينة بسكرة ، تم تقسيمها الى عدة فترات:

- توسع القلعة العسكرية :

اول ما تم انساءه هو قرية لمساعدة العسكريين من طرف الاهالي امام منبع المياه و الى الجنوب في قرية راس الماء و على جانب السور المؤدي الى النخيل بنيت بعض المنشات العسكرية الى الشرق منها.

- ظهور المنشئات الأولى : الى الجنوب من مساحة السوق يظهر جليا اثار الاستطان المدني الفرنسي ابان العشرية الاولى من الاستعمار مشكلة خطين ينتهيان عند حدود النادي العسكري الموجود بجانب ساحة المسجد سابقا من محلات مشكلة بذلك شوارع متقاطعة ذات نموذج شطرنجي ، وفي الشمال تاتي منشات اخرى ذات وضعية هندسية متشابهة مع الاولى ، ومكملة للنسيج العمراني ، و الذي تنتهي حدوده مع حدود القلعة مشكلة المحاور الاساسية النهائية للمستوطنات بعد انشاء حديقة عامة تتوسط القلعة و المنشات مبرزا في نفس الوقت الشارع الحيوي المؤسساتي مدعما بواجهة ذات اقواس و شرفات و مؤسسات سياسية و تجارية ، اما في الجهة المقابلة لها هناك حديقة عامة متصلة مباشرة مع هذا الشارع.

- التوسع الريفي:

عرفت المدينة توسعا أخر نحو الشمال بنفس التخطيط و الشبكة الهندسية تسمى بـــ : التوسع الريفي ، حيث تضاعف الشارع الفاصل بين الأهالي ، و بقي نظام الطابق الأرضي السمة الغالبة على المشاة ، مع إعادة هيكلة الرأس و ذلك بإدماجها مع النسيج العمراني ككل عن طريق شق بعض الشوارع و ربطها بالمحور الرئيسي ، ذات الاتجاه شمال جنوب و كذلك امتصاص بعض المجالات عن طريق إنشاء حدائق و ممرات عمومية.

- توسع المدينة على حساب النخيل :

ما يميز المدينة بين 1950 الى 1960 هو امتداد المجال المبني نحو الجنوب إلى الضفة الغربية للوادي و على جانب محور الزعاطشة و الحكيم سعدان ، وصالح باي من جهة ، و من جهة اخرى التوسع نحو الجنوب الغربي بمحاذات السكة الحديدية و امتداد المدينة القديمة نحو الشمال على الطول الشرقي و ظهور قطب اخر الى الشمال يتمثل في حي العالية على حافة الوادي و هي توسعات لا تخضع لنظام هندسي معين.

مرحلة مرحلة الجزائر المستقلة :

تم تقسيم هذه المرحلة الى عدة فترات لدراستها .

فترة 1962 الى 1975 :

ما يميز هذه الفترة هو الجمود الكلي في الحركة العمرانية من غداة الاستقلال ، اي جمود في البرامج المسطرة من طرف الهيئات المحلية او الوطنية ، ما عدا ظهور برنامج 150 مسكن جماعي اجتماعي سنة 1969 و بعض العمليات التوسعية الشخصية للسكان المحليين و الوافدين من الضواحي و البلديات المجاورة لاشغال مساكن الفرنسيين من جهة او النشاط الانشائي على عقارات خاصة و اراضي عمومية او خاضعة لمضاربة عقارية من جهة ثانية ، حيث لوحظ تكثيف لبنايات فوضوية غير مخططة في انحاء جميع المدينة ، في حين تعرضت المساكن المحاذية للوادي للانهيارات جراء الامطار الطوفانية التي اجتاحت اقليم الزاب عام 1969 ، مما زاد في حدة الطلب على المساكن و تعميق ازمة السكن ، و التي كان لها الاثر البالغ في هياكل المدينة الرسمية ، الشيء الذي ادى الى توسعات عشوائية لم تخضع لاي تخطيط على حساب واحات النخيل .

كما استفادت المدينة من عدة مشاريع عمرانية بعد ان تم ترقيتها الى رتبة مقر ولاية سنة 1974 لا سيما من ناحية توطن مختلف التجهيزات التي تتناسب مع الرتب الادارية الجديدة.

فترة 1975 الى 1986 :

عرفت هذه الفترة حركة عمرانية سريعة و مكثفة خاصة بعد توطين المنطقة الصناعية بالجهة الغربية من المدينة و تقدر مساحتها 177 هكتار ، كما استفادت المدينة من برنامج سكني يدخل في اطار اقامة مناطق سكنية حضرية جديدة حيث تم انشاء منطقتان سكنيتان جديدتان ، الاولى في الجهة الغربية و الثانية في الجهة الشرقية.

المنطقة السكنية الغربية :انشئت سنت 1979 من خلال التشريع العقاري رقم 001 الصادر بتاريخ 24 11 1979 و توسع للمدينة من الجهة الغربية ابتداءا من الطريق الوطني رقم 3 و تمتد على مساحة 100 هكتار تقريبا ، و قدرة استعابها هي 8500 سكن .

المنطقة الحضرية السكنية الشرقية :

انشات سنة 1979 من خلال التشريع العقاري رقم 31 الصادر بتاريخ 30 04 1979 و هي امتداد للمدينة من الجهة الشرقية للوادي ، وتمتد على مساحة 250 هكتار و قدرة استيعابها 11000 مسكن و قد برمجة المساكن بالمنطقتين الحضريتان على عدة سنوات لتصل الى قدرتها المحددة لها .

فترة 1986 الى 1996 :

و هي مرحلة حساسة تميزت بالانسحاب الجزئي لدعم الدولة في ميدان التعمير و الاعلان عهد جديد يتميز بتشجيع الاقتصاد الحر حيث ظهرت في هذه الفترة التحصيصات و هي مساهمة السكان في التعمير و ذلك لترقية البناء الفردي ، فمن بين 8585 مسكن استفادت منها المدينة خلال الفترة هناك 3917 مسكن عبارة عن قطع تجزئة غير ان اغلب هاته المساكن لم تنجز نظرا للظروف الاقتصادية و الاجتماعية للمستفيدين منها ، و كذا ارتفاع سعر مواد البناء و ندرتها احيانا .

فترة 1996 الى 2011 :

عرفت المدينة خلال هذه الفترة حركة عمرانية متواضعة مقارنة بالفترات السابقة ، حيث استفادت المدينة من برنامج سكني معتبر يقدر بـــ : 3241 مسكن منها 1372 في شكل تحصيصات ، تربعت على مساحة تقارب بـــ 55 هكتار ، اذ يمكننا القول ان هذه الفترة هي مرحلة التوسع في شكل تحصيصات ، وهذا بعد انسحاب الدولة جزئيا من ميدان التعمير ، و هذا حتى سنة 2007 .

اما السنوات الاخيرة عادت برامج السكن خاصة مشاريع السكن الاجتماعي التساهمي ، و التي طغت على التوسع الجديد للمدينة في كامل الاتجاهات ، و مع هذا تبقى مدينة بسكرة تعاني من العجز في السكن.

تطور السكان :

تطور عدد سكان الولاية من 1966 إلى 2008

تطور عدد سكان الولاية منذ الاستقلال تطـــــــــورا مهما ، حيث قدر سنـــــة 1966 بـــ 135.901 نسمة ، ليرتفع في سنة 1977 إلى 206.856 نسمة بنسبة نمو تقدر بـــ 3.8% .

في إحصاء سنة 1987، ونتيجة لتحسن الأوضاع المعيشية للسكان من جهة وكذا عامل الهجرة نحو الولاية من جهة أخرى، تضاعـــف عدد سكان الولاية إلى 430.202 نسمة بنسبة نمو تقدر بـــ 6.88 %.

وفي إحصاء سنة 1998، ارتفع عدد السكان إلى 589.697 نسمة بنسبة نمو تقدر بـــ 2.9%، ليرتفع بعدها إلى 721.356 نسمة في آخر إحصاء للسكن والسكان لسنة 2008 بنسبة نمو تقدر بـــ 2.30 %.

فيما يلي رسم بياني يوضح تطور عدد سكان الولاية منذ سنة 1966 إلى 2008.

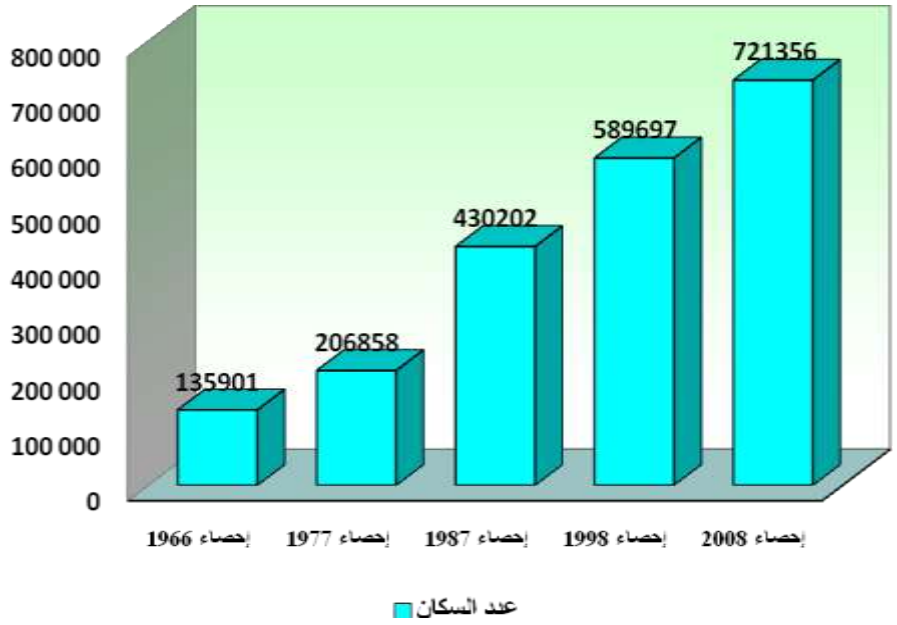

تقديرات السكان الى غاية 2018/12/31

أعطت تقديرات السكان الى غاية 2018/12/31 النتائج النهائية التالية :

- نسبة النمو السنوي 2.30 % .
- الكثافة السكانية 43 ساكن / كلم².
- العدد الإجمالي للسكان بلغ 930 580 نسمة منهم :
  - 710 467 ذكور بنسبة 50.26 % .
  - 462 870 إناث بنسبة 49.74 % .

-توزيع عدد سكان الولاية حسب التشتت :

- تجمعات مقر البلديات 705 717 نسمة أي بنسبة 77.13%.
- تجمعات ثانوية 066 76 نسمة أي بنسبة 8.17 %.
- المناطق المبعثرة 574 125 نسمة أي بنسبة 13.49 %.
- السكان الرحل 234 11 نسمة أي بنسبة 1.21%.

- توزيع السكان بين حضريين و ريفيين:

- 013 569 حضريون أي بنسبة 61.15% .

- 361 567 متمركزون في الأرياف أي بنسبة 38.85% .

وهذا باعتبار اثني عشر تجمع سكني مصنف(أي مقرات الدوائر) كمناطق حضرية نظرا لدورها الإداري بالإضافة إلى توفر بعض المرافق الإدارية، الاجتماعية والثقافية الأخرى.

توزيع سكان الولاية حسب التشتت

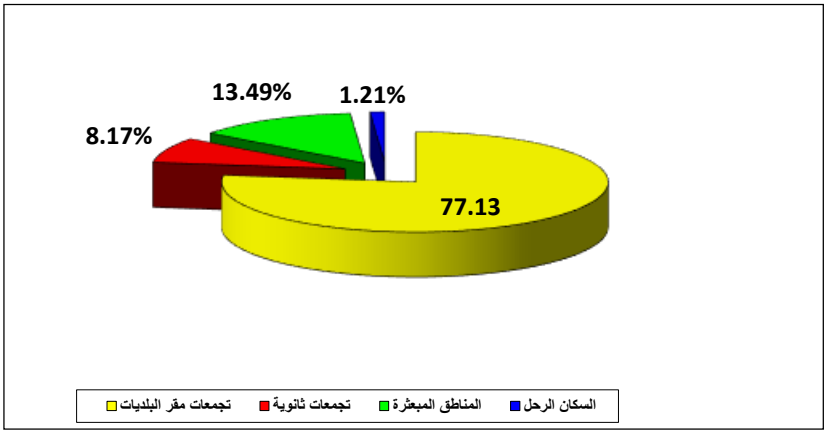

جدول رقم 1. توزيع السكان حسب الجنس والبلديات

(إلى غاية 2018)

البلديـــــــــة	التعداد		المجموع
	ذكور	إناث	
بسكـــــرة	131708	130346	262054

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

حسب التقديرات لتعداد السكان فان التوزيزع السكاني حسب الجنس شبه متكافيء بين فئة الذكور و الاينات ، مما يملي تزايد في طلبات الاستفادة من السكنلت بجميع صيغها لدى المؤسسات و الهيئات المختصة في منح او بيع السكنات.

إلى غاية **2018/12/31**

البلديـــــــــة	تقديرات السكـــان	المساحـــــة (كلم^2)	الكثافـــة السكانيـــة ساكن / كلم^2
بسكـــــرة	262054	127,7	2052

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

جدول رقم 6- توزيع الكثافة السكانية

إلى غاية **2018/12/31**

البلديـــــــــة	تقديرات السكـــان	المساحـــــة (كلم^2)	الكثافـــة السكانيـــة ساكن / كلم^2

بسكـــــرة	262054	127,7	2052

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

من المعلومات الرقمية المسجلة لدى مديرية البرمجة و متابعة الميزانية ، نسجل ان الغالب على سكان دائرة بسكرة من حيث التوزيع بين السكان الحضريين و الريفيين هو الموطن الحضري بما يزيد عن 95 مما يعكس طبيعة السكن الحضري الذي يميز مدينة بسكرة ، و كذلك ما انجر عنه من كثافة سكانية تصل الى 2052 نسمة في الكيلومتر الواحد ، مما يعكس تزايد في الحركية السكانية الحضرية على مستوى النقل و شغل السكن ، و كذلك على مستوى جميع المرافق الاجتماعية.

جدول رقم 3- توزيع الأسر العادية حسب البلديات

(النتائج النهائية للإحصاء العام للسكان والسكن 2008 دون الرحل)

البلديـــــــــة	عـــدد السكان 2008	عـــدد الأسر 2008	عدد الأفراد للأسرة الواحدة
بسكـــــرة	205 608	33 962	5,91

المصدر:الديوان الوطني للاحصائيات

من الملاحظ انخفاض في معدل عدد افراد الاسرة في بسكرة على عكس سنوات الستينات الى غاية التسعينات ، مما يوحي ان الاسرة في بسكرة تغيرت

تدريجا لعدت اعتبارات منها متطلبات الحيات الحضرية ، التي تلزم المراة على الخروج الى العمل و كذلك المتطلبات المادية المعتبرة لاجل تربية الابناء ، ما اسس الى ثقافة تنظيم النسل و عدم الاكثار من الاولاد لاجل التحكم الامثل في التربية و التعليم و المراقة الحسنة في التنشئة الاجتماعية السلسمة ، هذا من جهة ، من جهة اخرى و لاعتبار ازمة السكن التي اصبحت تلازم الاسرة في بسكرة المدينة ، مما ادى الى التخوف من الانجاب و التاخر في الزواج.

المرافق الاجتماعية بمدينة بسكرة :

تتوفر المدينة على مرافق و هياكل اجتماعية هامة جعلتها تتبوء مكانة هامة في استقطاب السكان حتى من خارج الولاية ، بالرغم من طابع مناخها الصحراوي ، الصعب في فصل الصيف ، كما انها اسهمت بالكثير في توطين القيم الحضرية و تطوير القدرات البشرية في شتى الميادين ، ما مدينة بسكرة تعج بالمثقفين و التميزين في شتى المجالات ، و تعتبر المرافق الاجتماعية ضرورية في ممارسة الحياة اليومية الحضرية ، من اهمها التعليم ، الصحة ، الاتصال .

التربية و التعليم :

تحتوي مدينة بسكرة على مؤسسات تربوية مهمة تتوزع بتوازن عبر اقليم المدينة ، حيث يسهل على التلاميذ الاتحاق بمقاعد الدراسة دون عناء بعد المسافة ، بما في ذلك التدخل الاستعجالي على مستوى الاحياء و التجمعات السكنية الفوضوية اين تم انجاز

ابتدائيات لضمان تمدرس تلاميذ الطور الابتدائي على الاقل ، و نسجل حسب مديرية التربية تعداد مؤسساتها كما يلي :

مؤسسات طور الابتدائي : 80 تضم 890 قسم يؤطرهم 1098.

مؤسسات طور المتوسط : 36 تضم 553 قسم يؤطرهم 1067.

مؤسسات طور الثانوي : 15 تضم 288 قسم يؤطرهم 678.

التكوين المهني :

للتكوين المهني الدور الفعال في احداث التنمية خاصة ما تعلق بتوفير اليد العاملة المؤهلة و تنوع اختصاصاتها ، هذا ما تجسده مؤسسات التكوين المهني الموزعة على اقليم المدينة الحضري ، حيث يضمن سنويا التكفل بتكوين لـــاكثر من 8200 متكون و متربص في تخصصات عدة ساهمت في خل نشاطات حرفية و مهنية لدى فئات الشباب من الجنسين

كما نسجل مركزا مهما بالمنطقة الغربية محمد عوينات 4 الذي يتكفل بكوين اكثر من 490 شاب في تخصصات متعددة ، و بنفس النهج تعمل الهيئات المحلية على انشاء مؤسسات مماثلة بتخصصات مماثلة او جديدة ، حيث نسجل انجاز مركزا للتكوين المهني بالقطب الحضري الغربي الجديد الذي من شانه تعزيز سياسة التكوين و تطوير المهارات الفنية المهنية و الحرفية.

المجال الصحي

يتكون القطاع الصحي بالولاية من 04 مؤسسات عمومية استشفائية, مؤسستين استشفائيتين متخصصتين (طب العيون والتوليد) و09 مؤسسات عمومية للصحة الجوارية.

يبلغ عدد الأسرة اجماليا 1371 سرير موزعة كالتالي:

- 804 سرير في 04 مستشفيات.
- 430 سرير في 03 مؤسسات استشفائية متخصصة.
- 137 سرير في 42 مجمع صحي.

كما توجد على تراب الولاية:

- 128 قاعة علاج.
- 228 صيدلية منها 29 عمومية.

أما فيما يخص القطاع الخاص فهو يساهم بصفة معتبرة في التغطية الصحية بالولاية، إذ يتوفر القطاع على:

- 03 عيادات طبية جراحية بطاقة 64 سرير.
- 01 عيادة غير استشفائية لطب وجراحة العيون.

- 01 مركز جواري لتصفية الدم ببسكرة.
- 13 مخابر للتحاليل الطبية.
- 09 مؤسسات للنقل الصحي.
- 01 مؤسسة خاصة لتوزيع الأدوية بالجملة.
- 29 وكالةENDIMED لتوزيع الأدوية بالجملة.

كما تتوفر الولاية على معهد عالي وطني للتكوين الشبه الطبي بها 349 مقعد بيداغوجي.

إن الاحتياج المتزايد للخدمات الصحية ، نتيجة النمو الحضري و كذلك التوسع العمراني السريع خاصة في السنوات العشر الاخيرة ، هذا ما الزم الدولة الى اعطاء اهمية لانشاء المصحات و قاعات العلاج الجوارية بمناطق التوسع الحضرية ، هذا ما استفادت منه المنطقة الغربية متمثل في مصحة مركبة للعلاج العام و المتخصص و كذلك مخبر للتحاليل الطبية ، و كذلك استفاد القطب الحضري للمنطقة الغربية على مستشفى 66 سرير و قاعات للعلاج الجواري هم في طور الانجاز مما سيسهل على السكان الجدد عناء العلاج، خاصة من الفئات الاهشة و ذوي الدخل الضعيف و المتوسط لاعتبار سياسة الدولة المدعمة للعلاج المجاني. كما سيجعل من القطب عامل جذب و استقطاب سكان بسكرة من الداخل و الخارج.

المرافق الثقافية و الرياضية :

تعد بسكرة من المدن الثقافية التي تمتاز بمثقفيها ، و اهتمام سكانها بالفنون الاصيلة على غرار الشعر ، المسرح ، الفنون التشكيلية

حيث تضم اثنين من بيوت الشباب ، و العديد من الدور المجاورة بكل من العالية ، بسكرة الجنوبية ، بسكرة مركز ، حي المجاهدين و المنطقة الغربية و حي سيدي غزال ، و تعززت المنطقة الغربية بمعهد جهوي للتكوين الموسيقي اسهم في استقطاب الفنانين و المهتمين بالتكوين الموسيقي .

كما تضم المدينة مسرحين على الهواء الطلق و ثلاث مكتبات مهمة اسهمت في نشر الابداع بين افراد المجتمع البسكري ، اضافة الى دور السنماء الزعاطشة ، الاطلس و حمام الصالحين.

كما تحتوي المدينة على مركز جهوي رياضة كرة القدم و ملاعب للكرة و مسبحين اولمبيين بالعالية و بسكرة الجنوبية و ثلاثة قاعات مغطات اضافة الى الملاعب الجوارية ، كل هذا اسهم في استقطاب المواهب الشبانية و تطوير الرياضة و السماح لمختلف الفئات و الجنسين بممارستها.

مجال النشاط اقتصادي :

مدينة بسكرة التي تعد من بين المدن النشطة اقتصاديا لما تملكه من مؤسسات حوية في ميدان الصناعة (الاجر ، النسيج ، الكوابل الكهربائية ، توضيب التمور ...) و السياحة (الفنادق ، مراكز الحمويات ...) و تجارة الخضر و التمور مما جعلها منطقة جذب لما توفر من فرص الاستثمار و العمل

تعد المنطقة الحضرية الغربية لمدينة بسكرة منطقة للسكن بامتياز باعتبار استفادتها من مشاريع السكن بجميع الصيغ ، إلا أنها تفتقد للنشاطات الاقتصادية ، هذا ما استدركته الهيئات المحلية في إعدادها لمنطقة مهمة شرعت من خلالها في انجاز مختلف الاستثمارات الحيوية الاقتصادية التي تتماشى و الطابع الحضري ، حيث نسجل مراكز تجارية ، فنادق ، مراكز حموية ، مقرات لمؤسسات اقتصادية مهمة و هيئات ادارية ولائية و جهوية داعمة للاستثمار بمختلف اختصاصاته ، بدات في تجسيده في القطب الحضري الجديد.

المطلب الثالث: التحقق من الفرضيات

تثبيت البنايات العقاري الخاص بالمرافق الاجتماعية ، السكنات الاجتماعية و هياكل النشاطات :

عملت الهيئات الولائية ممثلة في هيئة البناء و التعمير و البلدية على وضع قطب حضري جديد بالجهة الغربية ، استهلك خمس مخططات لشغل الارض ، مما الزم هذه الاخير وضع امكانيات كبيرة لانجاح عملية بناء هذا القطب الحضري ، اين تم اسناد الدراسة الى المكتب العمومي الجهوي للدراسات الحضرية حسب قانون الصفقات الوطني، الذي بدوره عمل في هذا الاطار بدراسة منسقة ، انجز من خلالها 5 مخططات لشغل الارض ممثل في م ش ا 29 ، 28 ، 30 ، 31 و 32.

المجال المخصص للعمران ، استطاع ان يستوعب برنامج اسكاني مهم ممثلا فيما يلي :

2000 سكن اجتماعي

1500 سكن ايجاري عدل

1200 سكن ترقوي

1500 سكن ترقوي مدعم

على المدى القصير استفاد 3300 قاطن لمدينة بسكرة اثبت ذلك على مستوى اقليمها من مختلف مناطقها ، بسكرة مركز ، العالية ، بسكرة الجنوبية ، المنطقة الغربية ، فلياش ، سيدي غزال و كذلك 400 مستفيد من برنامج عدل 2 ينظر تسليمهم في السنة الجارية .

في حين ينتظر المكتتبين المستفيدين بصفة مؤكدة انتهاء الانجاز ، ليتم شغل المساكن بصفة تدريجية لاعتبار ، اهتمام المسؤولين المحليين ، و كذلك التوجيهات الوطنية الملزمة على احترام الاجال القانونية. من خلال التقارير المتحصل عليها ،و الاعذارات الموجه الى اصحاب المشاريع السكنية مؤسسات عمومية كانت او خاصة ، ما يثبت تفعيل جميع الميكانيزمات التي من شانها توطين السكنات بجميع صيغها في الوقت المحدد ، كما خصصت اوعية عقارية شاغرة قد تستغل لصالح الاسكان بناءا على توقعات الخاصة باحتياجات سكان المدينة المسجلة و المصادق عليا في مخطط التوجيهي .

كذلك الامر نفسه بالنسبة للمرافق الاجتماعية الضرورية (التعليم ، الصحة ، التكوين ، و مختلف الخدمات الادارية) حيث تم تثبيت البنايات المخصصة و المعتمدة تقنيا التي شرع في انجازها بصف متدرجة وفق ما تمليه خصائص البناء و التجسيد.

كما يتم من خلال مخطط شغل الارض نسجل تثبيت للبنايات الخاصة بالنشاطات الاقتصادية على غرار المراكز التجارية و مراكز التسيير للمؤسسات الصناعية (مؤسسة انتاج الاسمنت) الوكلات الجهوية و الولائية (دعم مشاريع الشباب ، القرض المصغر ، سونالغاز ، الديوان الوطني للتطهير الصحي ، غرفة التجارة ، الخزينة العمومية ، الوكالة الوطنية للحوض الهيدروليكي) فنادق و مراكز خدماتية تجارية اقتصادية .

استخدام الارض الحضرية حسب التقسيم المتجانس للسكن اللائق بالحياة الاجتماعية الحضرية ، المرافق الضرورية و الهياكل الخاصة بالنشاطات الاقتصادية :

ان الاستراتيجية المحلية و الارادة التنفيذية في خلق قطب حضري هو في طور الانجاز ، رهان كبير لاجل ارساء معالم التنمية الاجتماعية الحضرية تستوجب العمل على توفير كل ما يحتاجه العدد الكبير من السكان بمختلف فئاته الاجتماعية ، في سيرورة الحياة الاجماعية الحضرية .

سواء المخطط التوجيهي او مخطط شغل الارض الحضرية المنجز ، كانا قد اخذ بعين الاعتبار توفير المرافق الاجتماعية في جميع المجالات (تربوية ، تعليمية ، التكوين ، الصحة ، الخدماتية) بالاضافة توفير الهياكل الادارية (البريد و المواصلات ، الفروع الادارية المختلفة ....)

فمن خلال الواقع الميداني شرعت المؤسسات الملزمة بالانطلاق في عملية انجاز هذه المرافقة على غرار ابتدائية ، اكمالية ، مؤسسات استشفائية.

فمن خلال المقابلة التي اجريناها مع ... رئيسة مصلحة اليات التعمير على مستوى مديرية التعمير و الاسكان نجد انه لا مجال للتحجج في عملية وتيرة انجاز المرافق الضرورية خاصة تلك المرافقة للتجمعات السكانية ، لاعتبار تواجد القطب بموضع بعيد عن المركز الحضري مما سيصعب من عملية التنقل خاصة بالنسبة للفئات الهشة من أطفال حوامل و مسنين ، حيث تعتبر المرافق من اساسيات شروط الحياة الحضرية ، كما انها لم تنفي من تشكل صعوبات في بداية الحياة الحضرية بالنسبة للسكان خاصة عند تواجد نقائص بالمرافق الضرورية سواءا تعلق الامر بالهياكل او بالتاطير.

فالمخطط عمل على ضبط التقسيم المتجانس بين الهياكل و البنايات المشكلة للقطب الحضري ، حتى يضمن مرونة التواصل و حركية السكان دون التاثير على خصوصيات الحضرية اليومية داخل فضاء مركب من سكنات ، مرافق اجتماعية و كذلك هياكل اقتصادية هامة ، كل هذا من شانه ان يحدث تطورا ملحوظا في وظيفة المدينة و مردودها السوسيو اقتصادي.

- ✓ **وضع اطار تشريعي الى في المعتمدة في انجاز السكنات ، المرافق الاجتماعية و الهياكل الاقتصادية المتلائمة و طبيعة القطب الحضري ليتم خلق و مضاعفة فرص العمل مع تكثيف التعاملات و الحركة الاقتصادية**

، التي من شانها الرفع من الدخل الفردي:

من الملاحظ من الكم الهائل لطلبات المستثمرين للاستفادة من اوعية عقارية استثمارية خصصت في القطب الحضري ، لخلق نشاط حوي خدماتي اقتصادي يتماشى و الحياة الحضرية ، من شانه توفير حاجيات السكان بداخل القطب و كذلك يكون منطقة جذب لسكان خارج القطب ، مما سيحدث حركة سوسيو اقتصادية غير عادية من شانها التاثير بالايجاب في سوق العمل .

اين سيكون بامكان السكان بمختلف فئاتهم امام فرص النشاط المهني و الاقتصادي ، ما سيدعم الرفع من الدخل الفردي للمواطن ، بفضل منطقة النشاطات الاقتصادية و التجارية ، وكذلك فتح فضاءات تجارية من خلال انشاء مراكز و محلات تجارية حرة ، مرافقة للسكنات الاجتماعية ، انجاز مراكزعامة و خاصة للسياحة سواء تعلق الامر بالفندقة او الحمويات و كذلك الترفيه العائلي.

كما خصص بالقطب الحضري مجموعة من الادارات الجوارية الداعمة للاستثمار و الحرف على غرار وكالة دعم الشباب ، وكالة القرض المصغر ، صندوق راس مال الاستثمار ، مركز اداري خاص بمصنع الاسمنت ، الغرفة الولائية للتجارة و غيرها من الادارات و الفروع الادارية المتعلقة بالاستثمار و النشاط الاقتصادي.

اضافة الى ما سبق انشاء بنيات سكنية اجتماعية جماعية بمختلف الصيغ و مرافقتها بالهياكل الاجتماعية ، كل هذا الانجاز و التخصيص لن يتم المساس بها او التدخل في طبيعتها و تقسيماتها الفيزيقية ، أمر مهم بالنسبة لوثيقة مخطط شغل الارض الذي يؤسس لذلك القانون التشريعي الحافظ و الحامي لمكتسبات القطب الحضري.

فيكون السند التشريعي للمسموحات داخل القطب و كذلك الممنوعات التي من شانها احداث تغيير جسيم و التاثير في الحياة الحضرية العامة و الخاصة لمستعملي القطب الحضري ، كتغيير نشاط اقتصادي ممنوع ضار على غرار المصانع و الحرف المحدث للضجيج و الافرازات الملوثة للبيئة و المحيط الحضري.

خاتمة

من خلال هذا العمل المتواضع الذي سمح لنا بالتعرف على القطب الحضري الجديد للجهة الغربية لمدينة بسكرة، و العمل الكبيرالذي قام به مكتب الدراسات الحضرية الجهوي سطيف في و ضع اللبنة الاساسية الاولى من خلال مخطط شغل الارض على مستوى خمسة محاور متجاورة جعلت من المنطقة الغربية قطبا حضريا بامتياز ، حديث النشاءة ستكون له دواعي و اثار ايجابية على الصعيد الحضري و الصعيد السوسيو اقتصادي ، ولنا ان نلخص نتائج هذه الدراسة فيما يلي :

نتائج بحثية :

- تم التطرق للقطب الحضري لاول مرة في قسم علم الاجتماع
- توثيق البحث في شكل مذكرة تخرج للماستر
- تعزيز معرفي للقطب الحضري الغربي
- تعزيز مكتبة الجامعة بالمذكرة ماستر خاصة بعلم الاجتماع الحضري

نتائج خاصة بالدراسة القطب الحضري للمنطقة الغربية :

- للتخطيط الحضري الدور الاساسي في اعمال التنمية الاجتماعية في المدينةو ذلك من خلال تحليل معدلات النمو السكاني مع تفعيل الية التوسع العمراني نظير المحافظة على الوضع الاجتماعي او الرفع منه.
- بالرغم من الاستعمالات التقنية لمخطط شغل الارض الا انه يعمل على احداث ترقية اجتماعية ، و التي تعتبر من بين اهدافه الاساسية في استخدام الارض الحضرية.
- صعوبة ثبيت البنايات و المرافق المجسدة و كذلك تقسيم المجال المخصص في المخطط و هذا لاعتبار التدخل الارتجالي في اعادة تحديد مساحة شغل الارض لصالح المستثمرين الخواص ، ما سبب

في تشوه في المخطط الحضري للقطب الغربي ، الذي كان من المفروض ان يكون نموذجا مثاليا في احداث التطور الحضري.

- عدم احترام المخطط المثالي و اجراء عدة تعديلات في القطب الحضري ، اسس لعدم احترام انجاز دراسة مخطط شغل الارض ، خاصة اذا كان هذا التدخل هو من قبل جهات محلية مسؤولة لصالح الاستثمارات و المرافق الخاصة .

بإمكان القطب الحضري ان يستقر و يتدارك النقائص اذا تم احترام شغل المساحات الشاغرة ، و تقنين مخطط القطب الحضري ككل.

مقترحات :

استحداث الية مخطط التنمية الاجتماعية الحضرية ذات مدخل سوسيو اقتصادي، والتي من شانها ارساء المعالم الحضرية الاجتماعية بصيغة تشاركية تكون مانعا للتدخلات العشوائية المصلحية في شان التخطيط الحضري ، على شرط ان تعتمد مقاربة اجتماعية تهدف الى محاربة جميع اشكال الهشاشة و الفقر في الوسط الحضري ، هذا ما سيرفع من قيمة الحياة الحضرية ، و كذلك الرفع و تحسين من وظيفة المدينة.

مخطط التنمية الاجتماعية الحضرية يعتمد مقاربة اجتماعية، يعتمد التحليل والتشخيص لوضع الاقليم الحضري، وتحديد محاور التدخل والرهانات والتحديات، وفق إطار منطقي تحكمه ضرورة الاستجابة لحاجيات الساكنة ومتطلبات التنمية الاجتماعية في الوسط الحضري على أسس علمية متزامنة مع متابعة وتقييم دوري لما يتم إنجازه من المخطط مع تصحيح الاختلالات.

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجماع تخصص حضري

المستوى الدراسي ماستر 2

دليل المقابلة

محاور الأسئلة

التعرف على الواقع الحضري العام و المحلي من خلال طرح جملة من الاسئلة المفتوحة على المبحوث

سرد تاريخ التحضر منذ الاستقلال

تطور النمو السكاني مع التطرق الى النمو الطبيعي و الهجرة

التوسع العمراني في شكله الرسمي و غير الرسمي

المشاكل الحضرية المسجلة عبر مختلف اشكال التسيير الحضري

سياسات الدولة في التخطيط الحضري ، التهيئة و التعمير

مراحل تطور اليات التهيئة و التعمير

البحث في المصادر العلمية لاليات التهيئة و التعمير

فريق العمل متعدد التخصصات و ما مدى اهمية تخصص علم الاجتماع في انجاز مخطط التهيئة و التعمير (المخطط الحضري)

البحث في المفاهيم و الدلالات الخاصة بمنهج اليات التهيئة و التعمير

استعمال اليات التهيئة و التعمير في استخدام الارض الحضرية

صعوبات استخدام اليات التخطيط الحضري

اسباب و دواعي تجديد اليات التخطيط الحضري ان امكن

المدن الجديدة

الاقطاب الحضرية

إعمال التنمية الاجتماعية

واقع التمنية الاجتماعية في المدينة

علاقة التخطيط الحضري بالتنمية الاجتماعية

أهمية عامل التنمية الاجتماعية في استعمال آليات التخطيط الحضري (التهيئة و التعمير)

الهدف الاجتماعي من خلال آليات التهيئة و التعمير.

القطب الحضري الغربي :

تعريف القطب الحضري الغربي

تحقيق أهداف القطب الحضري.

أسباب نسبة تغير مخطط القطب الحضري لعدة مرات

شرح حر للقطب الحضري و قراءة مفتوحة (التحديات ، الاهداف ، العوائق)

تقييم لمخطط القطب الحضري للمنطقة الغربية بناءا على اليات استخدام الارض وةالحضرية و نتائجه الميدانية .

نقاط القوة و الضعف ميدانيا التي تم تسجيلها في عملية انجاز القطب الحضري الغربي .

ملاحظة :

الاسئلة من العام الى الخاص

هناك استجابة

تخصيص الوقت الكافي للاجابة

المقابلة اجريت في شكل حوار متبادل

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجماع تخصص حضري

المستوى الدراسي ماستر 2

تحقيق مع مجموعة بؤرية

الاسئلة

التعرف على المنطقة الغربية

سرد تاريخي لما يعرفه السكان ، عن تواجد السكان و السكن

سرد جغرافي

التركيب السكان (الانتماء القبلي و العرقي للسكان)

دور السكان في عمران المنطقة

المشاركة في التخطيط

هل تم استشارتهم

هل قامو بعمليات التبرع و المشاركة بالقطع الارضية

تحديد طبيعة المشاركة المادية او المعنوية

تحديد مشاكل السكان

المشاكل الجماعية

سكان المساكن الجماعية

سكان المساكن الفردية

المشاكل الخاصة التي تواجه الاسر الساكنة

المشاكل التي تواجه الافراد الساكنة

المشاكل التي تواجه الزوار

تسجيل الاحتياجات الخاصة و الاحتياجات الجماعية

الغذاء الاولي ، السكن و مرافقة ، اللباس ، الشغل ، المرافق العمومة الاولية ، المرافق الحضرية.

تحديد نسبة الفئات الاجتماعية (فقير متوسط غني)

تحديد التوجهات الفردية و الجماعية المستقبلية .

عيوب تخطيط المدينة حسب المنجزات (اراء متفردة مجمع فيها)

ملاحظة **: التحقيق مع الجماعة البؤرية :** مقابلة مجموعة من السكان باختلافهم العمري و الاجتماعي من خلال طرح أسئلة يتم من خلالها فهم و تزويد البحث بمعلومات ميدانية من الواقع.

ملخص للبحث :

ان لآليات التخطيط الحضري دور مهم في اعمال التنمية الاجتماعية من خلال

ثبيت المرافق و السكنات و مناطق النشاط في قطاع ترابي محدد خاضع للدراسة التقنية لا تشوبه اية عوائق التقسيم الامثل و المنسجم بين هياكل الاقليم الحضري للقطب الغربي وضع اطر تشريعية تلزم العام و الخاص على حماية المكتسبات الحضرية من مساكن ، مرافق و منطقة النشطات الحيوية.

اين تبين ان للتخطيط الحضري الدور الفعال في اعمال التنمية الاجتماعية بواسطة اليات تفرض واقع حضري مثبت ، منسجم و مقنن ضابط للحياة الحضرية السليمة

قائمة المصادر والمراجع

1-القوانين والتقارير الرسمية

- القانون 13/01 المؤرخ في 07 أوت 2001، والمتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه
- القانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، جريدة رسمية عدد 77 مؤرخة في 15 ديسمبر 2001.
- القانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 جويلية 2003، متعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر عدد 43.
- القانون رقم 06-06 مؤرخ في 20 فيفري 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، ج ر عدد 15.
- قانون رقم 10-02 ممضي في 29 يونيو 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية عدد 61 مؤرخة في 21 أكتوبر 2010.
- قانون رقم 90-29 ممضي في 01 ديسمبر 1990، يتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية عدد 52 مؤرخة في 02 ديسمبر 1990، المعدل والمتمم.
- مرسوم تنفيذي رقم 91-177 ممضي في 28 مايو 1991، يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه، ومحتوى الوثائق المتعلقة به، الجريدة الرسمية عدد 26 مؤرخة في 01 يونيو 1991، المعدل والمتمم.

2-الكتب

- ابن منظور، لسان العرب، مادة (ن.م.ي)، دار صادر، بيروت، مج15،
- إسماعيل حسن عبد الباري: أبعاد التنمية، مطبعة الكيلاني، القاهرة، 1987،
- التيجاني (بشير): " التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بـــن عكنون، الجزائر، سنة1997،
- باسم رؤوف ــ فن التخطيط المعاصر للمدن ــ بغداد 1980
- بشير تيجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطين الصناعة ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1987،

- الجوهري، عبد الهادي بالاشتراك، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، د.ت
- حسين عبد الحميد رشوان، التخطيط الحضري: دراسة في علم الاجتماع، مركز الإسكندرية للكتاب، 2005،
- خلف الله بوجمعة: " العمران والمدينة «، دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، سنة2005،.
- صالح المحمد الشعيبي ، التنمية و اقتصاديات القوى العاملة ، مطابع بحر العلوم ، 1406هـ،
- عادل عبد الحسين شكارة، نظرية هوبهاوس في التنمية الاجتماعية: وتطبيقاتها على سياسة تنمية المجتمع العشائري في العراق، مطبعة دار السلام القاهرة، 1975.
- عبد الرحمن العيسوي، الإسلام والتنمية البشرية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية،
- عبد الهادي محمد والي، التخطيط الحضري؛ تحليل نظري وملاحظات واقعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983،
- محمد شفيق، التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999
- محمود عودة: دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998،
- نبيل السمالوطي ، علم اجتماع التنمية، دار النهضة العربية ، بيروت، 1981،

3-الأطروحات والرسائل الجامعية

- بلعيدي نسيمة، الجوانب القانونية لسياسة المدينة والعمران في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة قسنطينة 1، كلية الحقوق، 2013-2014،
- رشيد ز و ز و، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري - قسنطينة،

- رياض تومي، أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية الحضرية، مذكرة شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006،

4-المقالات

- إبراهيم توهامي، " الأحياء المتخلفة بين التهميش و الاندماج في البناء السوسيو اقتصادي الحضري"، مجلة الباحث الاجتماعي ، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 05 ، سنة 2004
- بودقة (فوزي) : "أية استراتيجية لتهيئة التراب والتنمية العمرانية المستدامة بالجزائر" ،مثال مدينة الجزائر العاصمة ، الملتقى الرابع للجغرافيين) العرب ، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، الرباط، المملكة المغربية ،سنة 2008،
- بوزغاية باية، المخططات العمرانية كأحد عوامل توسع المجال الحضري من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية، تصدر عن جامعة ورقلة، عدد 15 جوان 2014،
- حميدة رابح، المناطق الصناعية في الجزائر بين متطلبات التوطين الصناعي وضوابط التنمية المستدامة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، دراسات اقتصادية، عدد13 رقم 26، 20017/04/01
- محمد الهادي لعروق، " التحسين الحضري آلية للارتقاء بجودة الحياة في المدينة الجزائرية " ، مجلة التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري، قسنطينة ، العدد 09 ،سنة 2008،
- محمد الهادي لعروق، التوسع العمراني وإنتاج السكن بالجزائر، حالة مناطق السكن الحضري الجديد، حوليات جامعية، جامعة منتوري (قسنطينة)، 1999،
- ميلود تومي، " النفايات في الجزائر و ضرورة معالجتها اقتصاديا "، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 16 ، سنة 2001،
- نذير زريبي وآخرون، البيئة العمرانية بين التخطيط والواقع، مجلة العلوم الإنسانية جامعة منتوري قسنطينة، 2000،

5-مراجع باللغة الأجنبية

- Caroline Gallez et Hanja-Niriana Maksim, « À quoi sert la planification urbaine ? Regards croisés sur la planification urbanisme-transport à Strasbourg et à Genève », Flux, vol. 3, no 69.
- Cherif Rahmani, la croissance urbaine en Algérie, OPU, Alger, 1982.
- Hobe house, L.T.: Social development, its nature and condition George Allen & unwion Ltd, 1960.
- Lacaze, Jean-Paul (2012), Les méthodes de l'urbanisme, que sais-je .
- LEFEBVRE Henri, Le droit à la ville, Paris, Anthropos, 1968,
- Lewis Bingham Keeble,Town planning made plain, Construction Press, London, 1983.
- Motte, Alain, La notion de planification stratégique spatialisée (Stratégic Spatial Planning) en Europe (1995-2005), PUCA, Paris 2007.
- Pierre Merlin et Françoise Choay, Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, PUF, Paris, octobre 2010, .
- Pierre Merlin, L'Urbanisme, Paris, Presses universitaires de France, coll. « Que sais-je ? », 2013, 10e éd.,
- Toufik Guerroudj, guide des PDAU et POS, édition non publié, mars 1993

الفهرس

مقدمة	1
الإشكالية	6
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي	13
المبحث الأول: ماهية التخطيط الحضري	14
الفرع الأول: تعريف التخطيط الحضري	15
الفرع الثاني: أنواع التخطيط الحضري	16
الفرع الثالث: أهداف التخطيط الحضري	19
المطلب الثاني: أدوات التخطيط الحضري	21
الفرع الأول: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير	22
الفرع الثاني: مخطط شغل الأراضي	23
المبحث الثاني: ماهية التنمية الاجتماعية	26
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاجتماعية	26
الفرع الأول: تعريف التنمية الاجتماعية	27
الفرع الثاني: خصائص التنمية	29
المطلب الثاني: متطلبات التنمية الاجتماعية	32
الفرع الأول: عناصر التنمية الاجتماعية	32
الفرع الثاني: أهداف التنمية الاجتماعية	33
الفصل الثاني التخطيط الحضري وسياسة التنمية الاجتماعية	35
المبحث الأول: تخطيط الإطار الحضري للمدينة	37
المطلب الأول: تجديد الأراضي الحضرية وتنظيم إنتاج الأطر الحضرية المبنية	38
المطلب الثاني: التخطيط لتأهيل الاندماج الحضري لأحياء المدينة	40

الفرع الأول: ربط الأحياء بهياكل عمومية وخدمات جوارية 40
الفرع الثاني: إعادة الاعتبار للأحياء القديمة 42
المطلب الثالث: تصميم الشبكات الحضرية 43
الفرع الأول: تهيئة الإطار المعيشي للمجمعات السكنية 44
الفرع الثاني: مستويات التخطيط للتنمية الاجتماعية 45
المبحث الثاني: دور تهيئة الإقليم في التنمية الاجتماعية 48
المطلب الأول: التنمية الاجتماعية من خلال تهيئة فضاء للنشاطات 48
الفرع الأول: دواعي انشاء المناطق لمختلف النشاطات 49
الفرع الثاني: مكانة النشاطات في التنمية الاجتماعية 50
المطلب الثاني: إدماج المناطق الريفية في المدينة 50
الفرع الأول: إلحاق الضواحي بالمحيط العمراني 51
الفرع الثاني: إدماج السكن الهش في المدينة 53
الفصل الثالث الدراسة الميدانية بسكرة 54
المبحث الأول: منهجية الدراسة 54
المطلب الأول: الأسلوب المتبع في الدراسة 54
المطلب الثاني: التعريف بالمدينة 55
المطلب الثالث: تحليل التوسع العمراني لمدينة بسكرة 57
المطلب الثالث: التحقق من الفرضيات 72
الملاحق 78
قائمة المراجع 86